

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 01576 4875







BP  
153  
Z244  
1934

إصلاح أشنع خطأ في تاريخ الشريعة الإسلامي

# كتاب الأمر

لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه البوطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان

بحث وتحقيق

بقلم

الدكتور زكي مبارك  
في الطباعة بسمه بعداد

الطبعة الاولى

مطبعة المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
لصاحبها: مصطفى محمد

مطبعة حمادي

تليفون ٥٥٤٨٠



48766

## الاهداء

هل تهيه لـ فرز؟

إلى الأستاذ ماسينيون L. Massignon

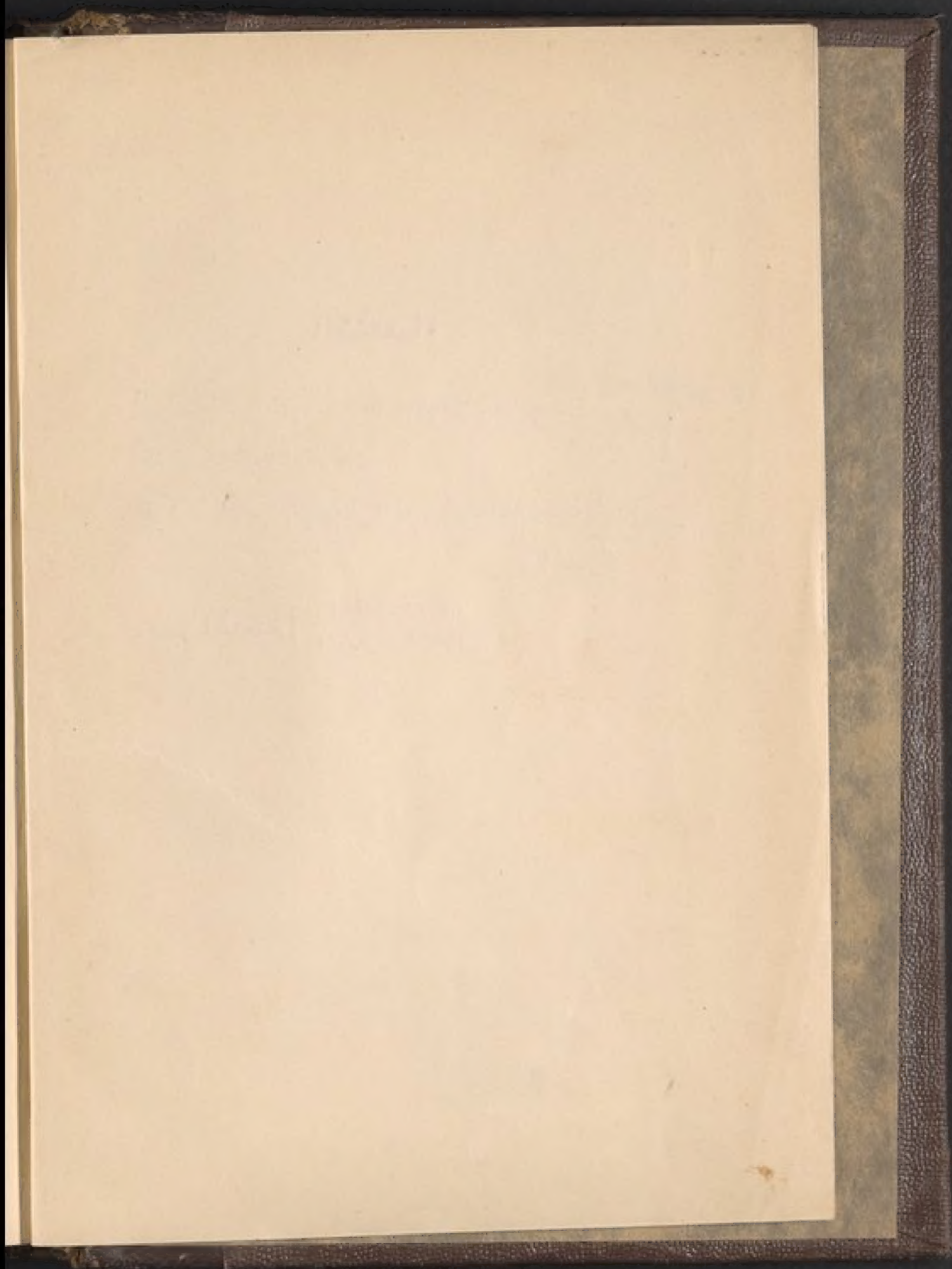
أهدى هذا البحث الوجيز

تذكرة للأعوام الطيبة التي انتفعت فيها بعلمه في مدينة باريس

زكى مبارك

مصر الجديدة } ١٥ ذوالحجة سنة ١٣٥٢  
٣١ مارس سنة ١٩٣٤







## مقدمة

الغنيمة القيّمة لطالب العلم هي أن يصحح غلطة تلبس ثوب الصواب ، أو ينشئ نظرية ، أو يوجه الناس الى حق مجهول وكاتب هذه الأوراق يحمد الله — جلّت قدرته وتعالّت أسماؤه — على أن هداه الى تصحيح غلطة جوهرية تسير بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها سير الحقيقة ، وليست من الحق في شيء !

وَمُلْكُ الدُّنْيَا بِأَسْرَها لَا يَسَاوِي عِنْدِي تصحيح هذه الغلطة التي درج عليها الناس منذ أجيال ، وهي نسبة كتاب الأم الى الشافعي رحمه الله ، مع أن الشافعي لم يؤلف ذلك الكتاب ، ولم يعرفه على الإطلاق ، لأنه أُلِفَ بعد وفاته بسنين ، كما سيرى قارئ هذه الأوراق

وكنت أثرت هذه المسألة على صفحات جريدة البلاغ ، فهاجت جماعة كبيرة من جماهير الناس ، وهاجمني فريق من أفاضل الكتاب وأماثل العلماء ، وانقلب الهجوم الى ملاحاة عنيفة ظلمت فيها خصومي وظالموني ، واستمر الهجوم



والملاحاة نحو ثلاثه أشهر كانت ربحاً للقراء المتشوقين للمعارك  
الأدبية ، وكانت شراً على من اشترك فيها من الكتاب والعلماء ،  
أما أنا فقد خرجت من المعركة ظافراً ، وإن كنت لا أزال  
أهذى بأطيايف تلك الحرب الشعواء !

وكان في النية أن أنشر هنا تفاصيل ما قارعت به أولئك  
الخصوم ، ولكنني لم أر موجباً لذلك ، فقد شفيت صدري  
منهم أيام النضال ، وعادوا وعدت الى عهد السلام ، ومشى  
بيننا دعاة الخير من كرام الأصدقاء ، وصار نشر تلك التفاصيل  
ضرباً من الإصرار على موجبات الشحناء . فليغفر الله لي  
ولهم ، وهو خير الراحمين !

\*\*\*

انتهينا من المعركة على أن الشافعي لم يعرف كتاب الأم  
بصورته الحاضرة ، وأنه لا مفر من الاعتراف بأثر أبي يعقوب  
البويطي والربيع بن سليمان في تأليف ذلك الكتاب ، ولكن  
أخذ ناس يصغرون من قيمة هذه النتيجة ويقولون إن  
الخلاف بيني وبين خصومي خلاف لفظي ، وذلك لأن من  
الاستخفاف بحقائق التاريخ



ان الفرق عظيم بين كتاب يؤلفه الشافعي أو يمليه ويرويه  
عنه أصحابه ، وكتاب يؤلف بعد وفاته بسنين ، الفرق عظيم  
جداً بين هذين الوضعين في التأليف والتصنيف ، إلا أن تكون  
الحقائق الأدبية في مصر مما يكال بالمكيال ، ويوضع في الأعدال !

\*\*\*

ومن العار أن يؤلف أعظم كتاب في الفقه الاسلامي  
فوق أرض مصر ، وتحت سماء مصر ، ولا يعرف المصريون  
مؤلفه على التحقيق ، ولكن من حسن الحظ أن يوفق إلى  
الكشف عن هذه الحقيقة باحث من أبناء هذه البلاد

زكي مبارك



## كلمة الغزالي

ان الذي هدانا الى تصحيح هذه الغلطة كلمة كنا قرأناها في  
كتاب الإحياء منذ عشر سنين ، رهي :  
« كان الشافعي رحمه الله أخى محمد بن عبد الحكم ، وكان  
يقرب به ويقبل عليه ويقول : ما يقيمني بمصر غيره . فاعتل محمد  
فعاده الشافعي رحمه الله فقال :

مرض الحبيب فعده<sup>ت</sup> فرضت من حذرى عليه  
وأتى الحبيب يعودنى فبرأت من نظرى اليه  
وظن الناس من صدق مودتهما أنه يفوض أمر حلقة  
اليه بعد وفاته ، فقليل للشافعي في علته التي مات فيها رضى الله  
عنه : الى من نجلس بعدك يا أبا عبد الله ؟ فاستشرف له محمد  
ابن عبد الحكم وهو عند رأسه ليومئذ اليه . فقال الشافعي :  
سبحان الله ! أيشك في هذا ؟ أبو يعقوب البويطى . فانكسر  
لها محمد ، وهال أصحابه الى البويطى ، مع أن محمداً كان قد  
حمل عنه مذهبه كله . لكن كان البويطى أفضل وأقرب الى  
الزهد ، فنصح الشافعي لله وللمسلمين ، وترك المداهنة . ولم  
يؤثر رضا الخلق على رضا الله تعالى . فلما توفى انقلب محمد بن



عبدالحكم عن مذهبه ، ورجع الى مذهب أبيه ، ودرس كتب  
مالك رحمه الله . وآثر البويطى الزهد والخلو ، ولم يعجبه  
الجمع والجلوس فى الحلقة ، واشتغل بالعبادة ، وصنف كتاب  
الأم الذى ينسب الآن الى الربيع بن سليمان ويعرف به ،  
وانما صنفه البويطى ، ولكن لم يذكر نفسه فيه . ولم ينسبه  
الى نفسه ، فزاد الربيع فيه وتصرف <sup>(١)</sup> .

وهذه الكلمة نص صريح فى أن الغزالى وهو من أئمة  
الشافعية كان يعرف أن الشافعى لم يؤلف كتاب الأم ، وانما  
ألفه البويطى ، ثم نسب الربيع بن سليمان الى نفسه وزاد  
فيه وتصرف





## تحقيق كلمة الغزالي

أراد قوم أن يهوتوا من شأن هذا النص فقالوا إن كلمة الغزالي منقولة عن كلمة لأبي طالب المكي في كتاب قوت القلوب ، وفاتهم أن في هذا النقل حجة جديدة ، فهو دليل على أن نسبة كتاب الأمام للبويطي كانت معروفة في القرن الرابع ، ولو كان في ذلك الخبر شيء من الخطأ لصححه الغزالي أو نحاس نقله في كتابه ، لأنه من أئمة الشافعية ومن كبار المؤلفين في الفقه والأصول .

وقد كتب الاستاذ الشيخ حسين والى انه لم يثبت أن أحداً من المتقدمين خطأ المكي أو خطأ الغزالي في نسبة كتاب الأمام الى البويطي ، ولكنه افترض أنهم سكتوا عن هذه المسألة استصغاراً لشأن هذين الامامين في هذه النقطة بالذات (١)

ولم يستطع الاستاذ أن يقيم دليلاً أو شبه دليل على صحة هذا الافتراض ، فلم يبق الا الاطمئنان الى ان المتقدمين لم يروا في كلمة المكي ، أو كلمة الغزالي ، مجالاً للنقض ، لانها عين الصواب

---

( ١ ) نشر الشيخ حسين والى بحثه في مجلة نور الاسلام وجريدة البلاغ



وكان على الشيخ حسين والى أن يتذكر أن كلمة المكي  
أو كلمة الغزالي تنقلت من عصر الى عصر حتى وصلت الى صاحب  
كشف الظنون بعد أجيال طوال ، ثم رن صداها منذ نحو  
ثلاثين عاما في أذن الشيخ حمزة فتح الله حين ألف المواهب الفتحية  
وانتقال هاتين الكلمتين الى صاحب كشف الظنون يدل  
على أن المتقدمين لم يسكتوا عنها كما توهم الاستاذ ، وانما أقرروا  
الكلمتين واعترفوا بما لهما من معنى ومدلول

ولما كانت كلمة الغزالي مأخوذة من كلمة المكي فقد فكر  
قوم في الغرض من قيمة من روى عنه المكي وهو محمد بن القاسم  
القرشي فقالوا انه رجل مجهول لا توجد له في الكتب التي  
بين أيدينا ترجمة . ومعنى هذا أنه لا قيمة لرجل ولا وزن  
لروايته الا إن وجدنا له في الكتب التي بين أيدينا ترجمة .  
أفأستطيع أن أقنع أمثال هؤلاء بأن الكتب التي بين أيدينا  
لم تحو كل شيء ، وأن مؤلفات المتقدمين لم يصل اليها منها إلا  
القليل ؟ وما هي الكتب التي بين أيدينا أيها الناس ؟ أليست  
بقية ضئيلة مما أعفاه الاغراق والاحراق والاغفال والجهل  
والنسيان ؟ وما رأيكم في كتاب البيان والتبيين وكتاب الحيوان  
أليس هذان الكتابان من أهم ماترك المتقدمون ؟ ومع ذلك



أستطيعون أن تصلوا إلى ترجمة لكل من نقل عنهم الجاحظ  
من أعلام الرجال؟ ومؤلفات التوحيدى أفي حيان؟ أفي مقدوركم  
أن تجدوا فيما بين أيديكم من الكتب ما يترجم لمن تحدث عنهم  
التوحيدى من أعلام الأدب والفقه والتوحيد؟

ألا يكفي أن يكون محمد بن القاسم القرشى شيخا لأبي طالب  
المكي؟ إن هذا وحده يرفعه إلى صفوف الفحول  
ولولم تسكن في بنت أكرم والد لكان أباك الضخم كواكب إلى أمتنا  
ولا ننس أن كلمة «شيخ» ما كانت ترد الألفى عبارات  
الاجلال، وما كان الباحث يقول «سمعت من شيخى فلان»  
إلا إن تحدث عن رجل له مقام جليل

ومضى خصوصاً. كرون أن المتقدمين اعترفوا بأن أبا طالب  
المكي «كان رجلاً صالحاً مجتهداً في العبادة» ولكنهم أنكروا  
عليه ما رواه على لسان الصوفية من أشياء منكورة مستبشرة في  
الصفات؛ وأنه قدم بغداد فاجتمع الناس عليه في مجلس  
الوعظ فخطب في كلامه وحفظ عنه أنه قال:

«ليس على المخلوقين أضر من الخالق»

وكان على خصوصاً أن يتذكروا أن أمثال هذه التهم لا يقام  
لها وزن، لأن العداوة بين رجال الشريعة ورجال الحقيقة



كانت شديدة ، وكان من الفقهاء من يستيحي التزيد والوشاية  
ليقهر أعداءه من الصوفية

على أن عبارة « ليس على المخلوقين أضرار من الخالق » هي  
مصير كل فيلسوف حائر لم يهتد الى سر الوجود ، وهي عبارة  
تضع أبا طالب المكي في الصف الأول من أهل الارتباب ،  
وما كان الارتباب مما يفيض من قيمة الرجل المفكر الا عند  
الجاهلين ، فان المعروف عند أهل العقل أن الشك باب الى  
اليقين . لخصومنا أن يجرّحوا أبا طالب المكي من الوجهة الفقهية  
أى من وجهة النظر الى الدين على طريقة الفقهاء ، أما من الوجهة  
الروحية وهي خلاصة كل دين فقد كان أبو طالب المكي في  
الذروة العالية ، وحسبه شرفاً أن اتخذ الغزالي قدوة حين ألف  
كتاب الاحياء

وبعد أن تجاهلوا قيمة القرشي ، وجرّحوا المكي ، إنزلوا  
الى تخرج الغزالي ، وكان الباب أمامهم مفتوحاً ، فقد سبقهم  
زكى مبارك نفسه الى تخرج هذا الامام في كتاب « الأخلاق  
عند الغزالي »

وأنا لا أنكر أنى جرّحت الغزالي في ذلك الكتاب ، ولكن  
كيف ؟ إن كتاب « الأخلاق عند الغزالي » وضع لامتحان



الدكتوراه في الجامعة المصرية ، ورسائل الدكتوراه توجب  
على المؤلف أن يراعى بقدر طاقته أصول النقد والتجريح ،  
وقد وزنت أعمال الغزالي بقدر ما استطعت حينذاك . فقد  
مضى على تأليف ذلك الكتاب عشرين أو تزيد . وكان من  
واجبي أن أبين ما للغزالي وما عليه في نزاهة وإخلاص .  
أفيكون معنى ذلك أني أنكر على الغزالي أن يكون حجة فيما  
يرويه من أخبار المؤلفين ؟

وخلاصة القول أن أمامنا ثلاثة من المتقدمين شهدوا بأن  
كتاب الألف البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان ،  
وهؤلاء الثلاثة هم محمد بن القاسم القرشي وأبو طالب المكي  
وأبو حامد الغزالي ، ولم يتفق لأحد من المتقدمين أن يرى  
في شهادتهم خطأ يستحق التصحيح . بل انتقلت شهادتهم إلى  
العصور التالية حتى دونها صاحب كشف الظنون ، وانتفع  
بها صاحب المواهب الفتحية في العهد الأخير ، وفي هذا كله  
غناء لمن يطلب الحق وينزه نفسه عن المكابرة والعناد



## التأليف والتصنيف

عرف خصوصاً أن تجرح الغزالي أن يغنيهم قليلاً ،  
فسيظل هذا الرجل حجة الإسلام ، وستظل كتبه مراجع  
لن يهمله درس الحياة العقلية والدينية والاجتماعية في القرن  
الخامس .

فماذا يصنعون ؟

الخطب سهل !

يقولون إن الغزالي لم يذكر أن البويطي ألف كتاب الأم  
وإنما قال أنه صنفه ، والتصنيف غير التأليف ، فكتاب الأم  
تصنيف البويطي ، ولكنه تأليف الشافعي  
وكذلك توهموا أنهم عرفوا سبيل الخلاص :

من الذي قال إن التصنيف غير التأليف ؟ إن التصنيف  
والتأليف كلمتان مترادفتان ، وليس بينهما فرق جوهري<sup>٢</sup> لا  
في اللغة ولا في الاصطلاح . أما في اللغة فلأن التأليف ضم  
الآلف إلى إلفه ، والتصنيف ضم الصنف إلى صنفه ، والمعنى  
واحد . وأما في الاصطلاح فعندنا على ترادفهما شاهدان :  
العرف والنص . أما العرف فشايخ الأزهري جميعاً يعرفون



نه لا فرق بين عبارة ( قال المؤلف ) وعبرة ( قال المصنف )  
وهم يديرون هاتين العبارتين في الدروس بلا تفرقة ولا تمييز .  
وأما النص فله شواهد كثيرة جداً من كتب المتقدمين حيث  
توضع كلمة التصنيف مكان كلمة التأليف بدون تحرز . ومن  
ذلك أبواب الفهرست إذ يقول ابن النديم :

« الفن الثاني . . . في أخبار العلماء وأسماء ما صنّفوه

من الكتب »

وكذلك قال في الفن الخامس من المقالة الخامسة :

« قال محمد بن اسحاق : الرؤساء من هؤلاء القوم كثير ،

وليس جميعهم صنف الكتب ؛ ولعل من لا نعرف له كتاباً

قد صنف ولم يصل إلينا ، لأن كتبهم مستورة محفوظة »

فهذا النص يدل على أن التصنيف هو نفس التأليف في

عرف أولئك الباحثين

وفي كتاب تجارب الأمم ( ص ٢٣ ج ٣ ) يقول

ابن مسكويه « وهو كتاب بديع التصنيف حسن التصنيف »

وكلمة الصاحب بن عباد في ابن فارس معروفة ، وهي قوله :

« شيخنا أبو الحسين بن رزق حسن التصنيف ، وأمن فيه من

التصنيف » والشافعي نفسه تحدث من ترجوا له بأنه « كان

ينحني لوجهه فيصنف »

والشواهد التي بين يدي تقنعني بأن كلمة « التصنيف » كانت في القرن الثالث والرابع والخامس أ كثر دورانا على الألسنة والأقلام من كلمة التأليف ، وقد ظلت كلمة فنية إلى ما بعد القرن الحادى عشر ، وخاصة في العلوم الشرعية والنحوية ، ونظرة إلى كتب ابن هشام مثلا ترى أنه اختار حرف « ص » ليرمز للمصنف ، وحرف « ش » ليرمز للشارح . وهذا نص في إثبات كلمة التصنيف

وأنا ، مع ذلك ، أتحدى خصومى أن يذكروا كتابا واحداً قيل عنه ( تأليف فلان وتصنيف فلان ) إنما يقال ( هذا الكتاب ألفه أو صنفه فلان ثم رواه فلان ) وكتاب الأم ليس من هذا الباب فإن عبارة أبى طالب المكي والغزالي صريحة في أن البويطى هو المصنف ، وهى عبارة لا لبس فيها ولا غموض

\* \* \*

ثم ماذا ؟

ثم ظن خصومنا أننا وقفنا عند كلمة الغزالي ، وتناسينا كلمة المكي ، لأن كلمة الأحياء توافق هوأنا بخلاف عبارة قوت القلوب .



ونحجب بآتنا اكتفين بنص الإحياء لأنه كان موضوع  
النزاع ، وهو الأصل الذي عرفنا به أولاً مؤلف الكتاب ،  
ولكن أيدري القراء كيف ظن خصوصاً أن نص الإحياء  
هو الذي يوافق هوأنا بخلاف نص قوت القلوب ؟  
اقرأوا واعجبوا

نص ( قوت القلوب ) يقول :

« وأخجل البويطى نفسه ، واعتزل الناس بالبويطه من سواد  
مصر ، وصنف كتاب الأم الذى ينسب الآن إلى الربيع بن  
سليمان ويعرف به . وإنما هو جمع البويطى لم يذكر نفسه فيه »  
وهم يظنون أن كلمة « جمع » التى وردت فى قوت القلوب  
تنافى أن الكتاب تصنيف البويطى ، وفاتهم أن كلمة « جمع »  
وردت تفسيراً لكلمة « صنف » ومن واجبتنا أن ننبههم الى  
أن « التصنيف والتأليف والجمع » كلمات مترادفة تؤدى  
معنى واحداً ، أو كالواحد ؛ وعندى لذلك شواهد أذكر بعضها  
لاقناع القراء لا لاقناع المعاندين

(١) يقول ياقوت فى مقدمة إرشاد الأريب ما نصه :

« وكنت قد شرعت عند شروعى فى هذا الكتاب أوقبله

فى ( جمع ) كتاب فى أخبار الشعراء المتأخرين والقدماء »

وكلمة ( جمع ) في هذه الفقرة معناها التأليف  
(٢) وأراد أن يتحدث عن ألفوا في أخبار النحويين  
فقال :

« ثم صنف أبو عبيد الله المرزباني كتابا كبيرا ، ثم ألف  
أبو سعيد السيرافي كتابا صغيرا ، ثم جمع أبو بكر الاشيلي  
كتابا ، الخ »

فهو هنا يرى الجمع والتأليف والتصنيف من الكلمات التي  
تؤدي معنى واحدا

(٣) ويقول في صفحة ١٣٤ من الجزء الأول وهو يتكلم  
عن أحمد بن سعيد بن حزم :

« ألف كتاب تاريخ الرجال ، جمع فيه ما أمكنه من أقوال  
الناس في أهل العدالة والتجريح »

وكلمة ( جمع ) في هذا النص وردت تفسير الكلمة ألف  
أرأيتم أيها القراء أني لم أفر من نص قوت القلوب لآنجو  
من كلمة ( جمع ) التي ظنها خصومي تؤدي معنى غير معنى  
التأليف ؟ !



## كتاب البويطى

فرغنا من تحقيق كلمة الغزالى ورد ماوجه إليها وإليه من  
اعتراض ، فلنأخذ الآن فى بيان الوقت الذى ألف فيه  
البويطى كتاب الام . ثم نعود فتحدث عن عناصر ذلك الكتاب  
جاء فى الإحياء أن البويطى اعتزل الناس بعد وفاة الشافعى  
وألف فى عزلة كتاب الام ، وفى النص الذى ورد فى كتاب  
قوت القلوب أن البويطى « اعتزل عن الناس بالبويطة من  
سواد مصر وصنف كتاب الام » فما سبب تلك العزلة  
عن الناس ؟

قدم الشافعى مصر سنة ١٩٩ ومات بها سنة ٢٠٤ فأيامه  
بها كانت قليلة ، ولكنها كانت مملوءة بالأحداث والخطوب ،  
فقد جهل الناس قدره عند قدومه ، وأقام مدة لا يعرف  
كيف يحدث الجمهور ، فقال له بعض من قدم معه : لو قلت  
شيئاً يجتمع إليك الناس ! فقال الشافعى : إليك عني !  
وأنشأ يقول :

أأثر دُرّاً بين سارحة النعم ؟

وأنظم مشوراً لراعبة الغم ؟

لعمري لئن مضيت في شر بلدة  
فلست مضيعاً فيهمو غرر الكلم  
لئن سهل الله العزيز بلفظه  
وصادفت أهلاً للعلوم وللحكم  
بثت مفيداً واستفدت وداهم  
وإلا فكنون<sup>١</sup> لدى ومكتم  
ومن منح الجهال علماً أضاعه

ومن منع المستوجبين فقد ظلم  
ولما عرف أهل مصر قيمة الشافعي وأقبلوا عليه انبرى له  
رجل سفيه من أصحاب مالك فيه حدة وطيش واسمه (فتيان)  
وكان يناظر الشافعي كثيراً ويجتمع عليهما الناس ، فناظره مرة  
فظهر الشافعي عليه ظهوراً شديداً ، فضاقت فتیان ذرعاً بذلك  
وشتم الشافعي شتما قبيحاً فلم يرد عليه الشافعي رحمه الله ، ثم إن  
قوماً تعصبوا لفتيان من سفهاء الناس وقصدوا حلقة الشافعي  
حتى خلت من أصحابه وبقي وحده فهاجموا عليه وضربوه  
ضرباً موجعا ، ضرب النذالة والحقد والوحشية ، فحمل إلى  
منزله ولم يزل فيه عليلاً حتى مات (١)

---

(١) انظر ما كتب ياقوت في معجم الادباء ج ٦ ص ٢٩٥



وهذه البلايا ، بلايا الحسد والغيرة التي عاناها الشافعي ،  
عاناها من بعده تلميذه وصفيته أبو يعقوب البويطي ، وكانت  
بداية النكد من ابن عبد الحكم أحد أغنياء مصر وفقهائها ،  
فقد نازع البويطي مجلس الشافعي ، فجاء أبو بكر الحميدي فقال :  
( قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى  
وليس أحد من أصحابي أعلم منه ) فقال له ابن عبد الحكم :  
كذبت ! فقال الحميدي : كذبت أنت . وكذب أبوك ،  
وكذبت أمك !

وانتقل ابن عبد الحكم إلى مذهب مالك وأخذ يطارد  
البويطي . . . وهذا هو التفسير الملقب لضجر البويطي من  
الناس وإيثاره العزلة بأطراف الريف حيث ألف كتاب الآم  
ولكن هل أغتته عزلة وعصمته من كيد المفسدين ؟  
هيئات فقد أخرجه قاضي مصر ، وكان يعاديه ، إلى بغداد  
في فتنة القول بخلق القرآن ، ولم يخرج من أصحاب الشافعي  
غيره ، ومات في السجن بعد أن ذاق ألوان العذاب ، في رجب  
سنة ٢٣١ ( ٢ )

## عناصر الكتاب

كننا سمر في منزل الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق في إحدى  
ليالي رمضان ، وكان بالمجلس الأستاذ أحمد أمين ، وجرى  
ذكر المعارك التي قامت حول رأينا في نسبة كتاب الأم ،  
فقال الأستاذ أحمد أمين المعروف بدقة البحث وسلامة  
النوق :

« هناك فروض ثلاثة : الفرض الأول أن يكون الشافعي  
جلس على « شلثة » وصنف كتاب الأم . والفرض الثاني  
أن يكون جلس على ( دكة ) وأملأه كله في حلقة الدرس  
والفرض الثالث أن يكون كتب بعضه وأملأ بعضه . ثم نظمها  
البويطي أو الربيع بن سليمان »

وقد استبعد الأستاذ الفرض الأول والثاني ورجح الثالث  
وهو يميل إلى إن الكتاب بصورته الحاضرة وضع بعد وفاة  
الشافعي رحمه الله

أما أنا فأقول بفرض رابع : وهو أن يكون الشافعي أملأ  
مسائل ، وكتب مسائل ، وتحدث بمسائل ، ثم ترك علمه  
ورسائله وأماله وديعة في خزائن أصحابه وصدورهم بعد موته



فجاء البويطى فصنف من ذلك كله كتاب الام وأعطاه للربيع  
ابن سليمان فزاد فيه وتصرف . وإلى القارىء . مرجحات هذا  
الفرض الرابع :

أولاً - ليس فى الكتاب مقدمة - وهى الخطبة فى التعبير  
القديم - ولو ظهر هذا الكتاب فى حياة الشافعى لوضع له  
خطبة ، ولو أن الشافعى كتب خطبة لهذا الكتاب المنسوب  
إليه لعض عليها أصحابه بالنواجذ ، وبقيت فى صدر الكتاب  
فإن سأل القارىء : وأين خطبة البويطى ؟ فانا نجيبه بأن  
البويطى زهد فى نسبة الكتاب إلى نفسه فلم يضع له خطبة ،  
وجاء الربيع بن سليمان فسكت عن تقديم الكتاب إلى الجمهور  
لأنه كان معروف النسبة إلى البويطى ، بدليل قول المكي  
والغزالي « كتاب الام الذى ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان »  
وكلمة « ينسب الآن » تدل على أنه كان قبل ذلك « الآن »  
ينسب إلى البويطى ، وهو المؤلف الاصيل

ثانياً - فصول الكتاب لا تمضى فيها الرواية على وتيرة  
واحدة ، ففي أحيان كثيرة تجرى عبارة « قال الشافعى رحمه  
الله » أو « رضى الله عنه » وفى بعض الأحيان تجرى عبارة « حدثنا  
الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى إماماً » وفى بعض

العبارات يقول المؤلف : « سألت الشافعي عن كيت وكيت فقال الخ (١) »

وفي اختلاف هذه العبارات دليل على أن مؤلف الكتاب جمع ما أثر عن الشافعي في أبواب الفقه ، وما سمعه منه إملأه ، وما سأل عنه بنفسه فأجابه الشافعي عما سأل . وقليل من حسن الفهم يكفي للاقتناع بأن هذا المنهج يدل على أن كتاب الأم وضع بعد وفاة الشافعي ، ولا سيما إذا لاحظنا أن أيام الشافعي بمصر كانت قصيرة بحيث لا تتسع لجمع كتاب تنوعت فيه أساليب النقل والاستقصاء ، ولا نفس أن كلمة « رحمه الله » يكررها المصنف في أكثر الأبواب وهي كلمة لها دلالة على كل حال ، وإن لم تكن قاطعة في تعيين التاريخ

ثالثاً - تجيء في كتاب الأم أحياناً عبارة « قال الشافعي كذا فقلت له كذا » ولهذا شواهد تجد بعضها في ص ٢٣٢

و ٢٣٣ من الجزء السابع

وذلك يدل على أن مؤلف الكتاب رجل غير الشافعي

رابعاً - نجد للربيع تعليقات كثيرة في التعليق على كلام

---

(١) وهذه العبارة الأخيرة يكثر ورودها في بعض الأبواب دون بعض وفقاً لحال المؤلف ، ومن المواطن التي يكثر فيها ورود هذه العبارة ص ١٨٤ إلى ٢١٦ ج ٧ . وفي الكتاب مواطن فيها زيادات عن مختصر المزني ، ونرجع إليها بما أضف إليه



الشافعي ، وقد تعدد في الصفحة الواحدة كما في ص ١٥٤  
من الجزء الرابع ، وأحيانا يذكر المؤلف قول الشافعي  
وتعقيب الربيع . وإليك هذه الشواهد

(١) « قال الشافعي رحمه الله : والحد في المكابرة في المصر  
والصحراء سواء ، ولعلّ المحارب في المصر أعظم ذنباً . قال  
الربيع وللشافعي قول آخر : يقاد منهم إذا ارتدوا وحاربوا  
فقتلوا من قبل أن الشرك إن لم يزدحم شرّاً لم يزدحم خيراً  
بأن يمنع القواد عنهم » ص ١٤١ ج ٤

(٢) « قال الشافعي : ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا  
في أن المدبر وصية من الثلث . قال الربيع : للشافعي في المدبر  
قولان : أحدهما أنه إذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج  
من التدبير حتى يخرج منه من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة .....  
والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان كما يرجع  
في الوصية . وهذا أصح القولين عندي » ص ٣٥٠ ج ٧

(٣) « قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا كانت في يدي  
رجل ألف درهم وعليه مثلها فلا زكاة عليه . قال الربيع : آخر  
قول للشافعي : إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة »  
إلى آخر التعليق ص ١٣١ ج ٧

خامساً - يتفق المؤلف أحياناً أن يذكر المصدر الذي نقل عنه فيقول مثلاً :

« وهذا مكتوب في كتاب الايلاء » ص ١٤٦ ج ٧

سادساً - في باب الوصايا عرض المؤلف لوصية الشافعي فقال : « هذا كتاب كتبه محمد بن ادريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين » وعنوانه بعبارة « الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه »

واذا تذكرنا أن الشافعي مات سنة أربع ومائتين عرفنا ان كتاب وصيته أثبت في الكتاب بعد وفاته  
سابعاً - جاء في الجزء الثاني ص ٩٣ مانصه :

« أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع ومائتين قال : أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي . الخ »  
وكلمة « بمصر » تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير « مصر » أعني غير العاصمة . وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في « بويط »

ومعنى هذه الجملة أن المؤلف يروي كلاماً سمعه من الربيع ابن سليمان المرادي سنة سبع ومائتين . وقد يكون دون هذا في سنة تسع ومائتين ، أو عشر ومائتين ، أو أبعد من ذلك ،



إلا أن المؤكد على كل حال أن كتاب الأم لم يؤلف إلا بعد  
سنة سبع ومائتين ، بزمان قصير أو طويل ، والشافعي مات  
فيما بعلم الناس جميعاً سنة أربع ومائتين  
تماماً - نجد في الكتاب تعليقات للبويطي ولكنها قليلة ،  
وبكفي أن نشير إلى ما جاء في ص ٣٤٤ من الجزء السابع  
تاسعاً - حدثنا ناشر الكتاب - وبعبارة أدق كتب في  
صدر كتاب الأم مانصه :

﴿ تنبيه ﴾

« اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ، ومنها بعض  
أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط سراج  
الدين البلقيني تفردت بزيادات مترجمة معزولة لبعض مؤلفات  
الشافعي رحمه الله مثل كتاب اختلاف الحديث وكتاب اختلاف  
مالك والشافعي ونحوهما ، وربما كان في هذه الزيادات  
تكرار لبعض ما اتفقت عليه النسخ ، ولكنها مع ذلك لا تخلو  
عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ، ولهذا  
أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع إن اتسع لذلك ،  
والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً بينهما بجدول »  
وسراج الدين البلقيني الذي تفردت نسخته - التي كتبها

بخطه - زيادات مترجمة معزوة لبعض مؤلفات الشافعي ،  
هذا الرجل كان من أقطاب الشافعية ، فمن الفضول أن يحكي  
الناشر فيتصرف في الكتاب تصرفا تأباه الكرامة العلمية  
ومن الخير أن نقف قليلا عند هذا التنبيه .

نسخة ابن النقيب المنقولة عن نسخة البلقيني تفردت بزيادات  
مترجمة ، يعني ذات أبواب وفصول ، وتلك الأبواب والفصول  
معزوة لبعض مؤلفات الشافعي ، مثل كتاب اختلاف الحديث  
وكتاب اختلاف مالك والشافعي . ومثل تلك النسخة لا تؤلف  
الا بعد وفاة الشافعي ، وفي هذا الوضع ما يؤكده ما أشرنا اليه  
من أن مؤلف كتاب الأم جمع مادة الكتاب مما أملاه الشافعي  
وما تحدث به ، وما فصله في كتبه المختلفة ، ولو وجدنا نسخة  
البلقيني التي تصرف فيها الناشر لمكانت صادقة الدلالة على  
ما قاله الغزالي من أن البويطي صنف كتاب الأم في عزله  
ثم أعطاه للربيع بن سليمان ، فزاد فيه الربيع وتصرف

أما السبب الذي حمل الناشر على حذف الزيادات المعزوة  
الى بعض كتب الشافعي فيرجع الى أصليين : الأول توهمه أن  
الكتاب من تأليف الشافعي ، ولا موجب لبقاء فصول تتم  
على نسبه لغير الشافعي ، والثاني ما لاحظته في تلك الزيادات



من التكرار لبعض ما اتفقت عليه النسخ  
وكان على الناشر أن يتنبه الى أن التكرار كان يغلب على  
أكثر المصنفات لذلك العهد ، وكان من عادة المؤلفين أن  
يديرُوا الرواية على المعنى الواحد بصور مختلفة ، لأن  
التأليف حينذاك كان في أكثر أحواله يرجع الى رواية  
ماتداوله الناقلون

## أسلاب الحرب

كتب الله لنا النصر في تلك الحرب الشعواء . واعترف  
خصومي بأن الشافعي لم يعرف كتاب الأم في حياته . اعترفوا  
في محادثات شخصية وتليفونية ، وسألهم أن يذيعوا ما اقتنعوا  
به فلم يفعلوا ، لأن الاعتراف بالهزيمة يصعب على كثير  
من الناس

ولكنهم لم يكونوا جميعا في درجة واحدة من المكابرة ،  
فقد تفرد الرجل الفاضل الاستاذ الشيخ محمد عرفة وكيل  
كلية الشريعة بكلمة وقعت منه قضاء وقد رأ في مقال نشره  
بالبلاغ في مساء السبت ٢٨ شعبان سنة ١٣٥٢ إذ قال :

« إلا أنه يحتمل أن يكون الشافعي أملى كتاب الأم كتباً  
متفرقة ، ومسائل مجزأة ، والذي جمعه وجعله كتاباً مستقلاً  
وسماه بهذا الاسم هو الربيع بن سليمان ، ونحن نرجح هذا  
الاحتمال »

هذا كلام وكيل كلية الشريعة بالجامع الأزهر ، فإذا ينتظر  
الناس من الفوز لرأى زكي مبارك أكثر من أن يوافقه وكيل



كأية الشريعة من حيث لا يحسب

من حيث لا يحسب !

إي والله ! فإن هذا الاستاذ كتب مقاله في مناقشتنا . ولم  
يخطر بباله أن يؤيدنا ، ولكن المقادير أنطقته بالحق من  
حيث لا يريد !!

## قال الشافعي . قال الشافعي

وقد يعرض هذا السؤال : اذا كان كتاب الأم تأليف  
البويطي أو الربيع بن سليمان ، فكيف تكثر فيه عبارة قال  
الشافعي ، قال الشافعي ؟

ونجيب بأن هذه كانت طريقة التأليف في أوائل القرن الثالث  
وكان أصحاب الشافعي تنحصر جهودهم في رواية أقواله ،  
وشرحها إن اقتضى الحال ، والربط بين القديم منها والجديد  
والشافعي صاحب المذهب واليه المرجع ، وقيمة المصنفات  
تقدر وتقوم بصحة ما فيها من الآراء والأقوال المنسوبة الى  
ذلك الامام الجليل ، وكانت أقواله وآراؤه هي كل ما يحرص  
عليه أولئك المصنفون

فنحن حين نسب كتاب الأم الى البويطي لا نريد أن  
نغض من قيمة الشافعي ، وهو صاحب المذهب ، وإنما نريد  
أن نحقق نسبة الكتاب من الوجهة التاريخية ، وأن نعيّن منهج  
التأليف في أوائل القرن الثالث ، وأن نثبت فضل البويطي  
والربيع في جمع هذا الكتاب

وليس ذلك بالقليل ، إلا أن تكون الحقائق الادبية في



مصر بما يكال بالمسكيال ، ويوضع في الأعدال : كما أشرنا في  
أوائل هذه الأوراق

على أن عبارة « قال الشافعي » لا يمكن أن تكون نصًّا في  
أن المؤلف ينقل قول الشافعي بحرفه ، كما توهم خصوصاً القضاة .  
فإن عبارة « قال الشافعي » ترد كذلك في مختصر المزني من  
ألفه إلى يائه . وهي مع ذلك لا تدل على أنه ينقل قول الشافعي  
بالحرف ، فقد حدثنا في مقدمة المختصر بما نصه :

« اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي  
ومن معنى قوله »

فهو حين يدون ما يعتقد أنه مذهب الشافعي يقول « قال  
الشافعي » فالقول هنا معناه المذهب والرأي  
ويعين هذا التأويل ما يحصر عليه المؤلف أحياناً من  
عبارة « أخبرنا الشافعي إماماً » فهو لا يقوله إلا حين يريد  
أن يدل على أن العبارة — من حيث الصياغة — من كلام  
الشافعي بالذات

وقد نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن عبارة « أخبرنا »  
ذاتها قد لا تكون قاطعة المنطوق ، فقد قال الشافعي « أخبرنا  
ابن مهدي عن سفيان » ولم يكن الشافعي اجتماع بابن مهدي

كما قال السراج البلقيني في هامش ص ١١٨ من الجزء الأول ،  
فلاخبار أحياناً معناه النقل أو الرأي ، ومن ذلك أيضاً عبارة  
الشافعي إذ قال « أخبرنا هشيم » فإن الشافعي لم يلق هشيم .  
فقد توفي هشيم ببغداد سنة ١٨٣ والشافعي إنما دخل إلى

بغداد سنة ١٩٥ ( أنظر الأصل والهامش ص ١١٧ ج ١ )  
ولو أن « قال » أو « أخبر » تؤدي دائماً معنى التعبير  
المصوغ في كلمات معينة لما احتاج المؤلف من حين إلى حين  
أن ينص على أن الشافعي قال أو أخبر إملاء ، فإنه لا يذكر  
هذه الكلمة بالنص إلا حين يحصر على سوق ألفاظ الشافعي  
لغرض من الأغراض

فإن أصر خصومنا على المعنى الحرفي لقال وأخبر . فإنا  
نحاكمهم إلى المعنى الحرفي لعبارة « قلت للشافعي » و « سألت  
الشافعي » و « سمعت من الشافعي » و « قيل للشافعي »  
فإن أمثال هذه العبارات لا يمكن أن تكتب إلا في حالة من  
التأليف لم يكن فيها الشافعي كاتباً ولا إملاء ، وهي عبارات  
تكثر في كتاب الأم ، ويراها القاري من فصل إلى فصل  
ومن باب إلى باب

وقد نقل الشيخ حسين وإلى نفسه عن ص ١٩٢ من الجزء  
الأول هذه العبارة



« أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي في الإيملاء »

ثم قال :

« والإيملاء غير كتاب الأم كما أشار إلى ذلك النووي في

تهذيب الأسماء واللغات »

الأيدي هذا على أن « أخبرنا الشافعي في الإيملاء » معناها

« قال الشافعي في الإيملاء » وأن الربيع يضيف إلى ( الأم )

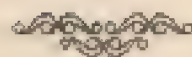
بعض فصول ( الإيملاء ) وهذا من الربيع باب من التأليف ؟؟

ونحن اليوم نقول حدثنا الغزالي وأخبرنا المكي ، وما

رأينا الغزالي ولا المكي ، وإنما نريد بالعبارتين أن الغزالي

قال في الإحياء ، وأن المكي قال في قوت القلوب

وفي بعض ماسلف بلاغ لقوم ينصفون



## نظام الكتاب

وأعود فأرسم ملامح كتاب الأم بشيء من التفصيل :  
قلت : إن الشافعي أُملي مسائل ، وكتب مسائل ، وتحدث  
بمسائل ، ثم ترك عليه ورسائله وأماليه وديعة في خزائن  
أصحابه وصدورهم بعد موته فجاء البيهقي فصنف من ذلك  
كله كتاب الأم وأعطاه للربيع بن سليمان فزاد فيه وتصرف  
ولذلك دلالة رسمناها في الفصل السابق ، ونعود الآن فنشرح  
نظام الكتاب

يمتاز كتاب الأم بالشئان الآتيان في نظام التأليف .  
أولاً - ترد في الكتاب عبارة « أخبرنا الربيع قال : قال  
الشافعي : » وهذه العبارة لا تطرد في الكتاب ، ولكنها  
تقع من حين إلى حين ، وقد يتفق أن تطرد في بعض  
الأبواب دون بعض ، مما يدل على أنها لا تذكر إلا في المواطن  
التي استقى فيها المؤلف علمه مما روى الربيع ، وقد حدث  
مرة أن أرّخ المؤلف كلاماً نقله عن الربيع فذكر أنه حدثه  
به سنة سبع ومائتين ، أي بعد وفاة الشافعي بثلاث سنين ،  
ولو أن المؤلف أرّخ كل ما سمعه من الربيع لكانت فائدة



ذلك عظيمة ، ولكن إهمال التاريخ صورة من صور  
التأليف عند العرب والمسلمين . بحيث لا نجد تاريخاً للروايات  
إلا في النادر القليل ، ألسنا نرى قصائد الشعراء ورسائل  
الكتاب وخطب الخطباء وأحكام المؤلفين تلقى في الكتب  
الأدبية والفقهية جزافاً بلا تأريخ ؟ بلى ، وإيه لمن العسير أن  
نعرف تاريخ الآثار الأدبية والعلمية إلا إذا صاحبها حوادث  
عنى بتدوينها المؤرخون

ثانياً - ترد في الكتاب عبارة « سئل الشافعي عن كذا  
فأجاب بكذا » ولذلك شواهد كثيرة نذكر منها واحداً على  
سبيل التمثيل :

سئل الشافعي رحمه الله فقيلاً له : فانا نقول فيمن حلف  
أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج  
من ساعة حلف ولا نرى عليه حنثاً في أقل من يوم وليلة إلا  
أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فانه حانت  
إذا أقام يوماً وليلة ، أو يقول نويت أن لا أعجل حتى أجد  
منزلاً فيكون ذلك له . قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا  
حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في  
الخروج مكانه ، فإن تخلف ساعة وهو بمكانه الخروج منها

حنث ، ولكنه يخرج منها بيده متحولاً ، ولا يضره أن  
يتردد على حمل متاعه منها وإخراج أهله . لأن ذلك ليس  
بسكن ... إلى آخر ذلك الحوار ( ص ٦٥ ج ٧ )

ثالثاً - تقع في الكتاب عبارة ( قبل للشافعي كذا فأجاب  
بكذا ) وهي قريبة من عبارة ( سئل عن كذا فأجاب بكذا ) ولها  
شواهد كثيرة ، وهي مع سابقها لون من الحرية في التصنيف .  
وقليل من سلامة الذوق يكفي للاطمئنان الى أنها لم تقع من  
الشافعي كتابة ولا إملاء ، وإنما هي مما دون مصنف الكتاب  
رابعاً - تكرّر في الكتاب عبارة ( سألت الشافعي عن كذا  
فأجاب بكذا ) وسنذكر منها عشرين شاهداً في الرد على الشيخ  
حسين والى ، ويكفيها منها الآن شاهد واحد :

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الإناث : في الماء لا يكون فيه  
قلتان أو في اللبن أو المرق . قال : يهراق الماء واللبن والمرق  
ولا ينتفعون به ، ويغسل الإناث سبع مرات ، وما مس ذلك  
الماء واللبن من ثوب وجب غسله لأنه نجس . فقلت : وما الحجة  
في ذلك ؟ فقال : أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا شرب



الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات (١)  
وفي هذا الموطأ أراد المؤلف أن ينطق الشافعي بكلام قاس  
فيه دحض الخبيج الخصوم فقال :

« فقلت للشافعي : فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الإناء  
فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الإناء سبعا ؛ لأن  
الكلاب لم تزل بالبادية . فقال الشافعي : هذا الكلام المحال ؛  
أبعدو الكلب أن يكون يتجسس ما يشرب منه ولا يحل  
شرب التجسس ولا أكله . أو لا يتجسسه فلا يغسل الإناء منه ،  
ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة إلا وبالقرية مثله . وهذا  
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة . وأرى  
قواكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم ، فإذا سن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الإناء من شرب  
الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده إلى  
اليوم . فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على  
أهل القرية دون أهل البادية ، أو أهل البادية دون أهل  
القرية . أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين ؟ أو فرق  
الله بين ما يتجسس بالبادية والقرية ؟ أو رأيت أهل البادية

هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ؟ ما تكون  
الكلاب مع أهل البادية إلا ليلاً ، لأنها تسرح مع مواشيهم  
ولهم أشجع على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يخلوا بينها وبين  
الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس يتنجس بالكلب  
وهم أشد تحفظاً من غيرهم أو مثلهم ؟ أو لو قاله لكم منهم  
قائل ، أيؤخذ الفقه من أهل البادية ؟ وإن اعتلتم بأن الكلاب  
مع أهل البادية ، أفرايتم إن اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة  
بأن يقول الفأر والوزغان واللعكاء والدواب لأهل القرية ألزم  
من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية أقل امتناعاً من الفأر  
ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب ، فإذا ماتت فأرة  
أو دابة في ماء رجل قليل أو زبته أو لبنه أو مرقه لم تنجسه ،  
هل الحجة عليه إلا أن يقال الذي ينجس في الحال التي ينجس  
فيها ينجس ما وقع فيه ، كان كثيراً بقربة أو بادية أو قليلاً ،  
فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن  
لا تنجس إن كان فيما ذكرتم حبة وما علمت أحداً روى  
عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين  
أنه قال فيه إلا بمثل قولنا ، إلا إن من أهل زماننا من قال  
يفسل الأثاء من الكلب مرة واحدة ، وكلهم قال ينجس جميع



ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (١)  
 أفيعقل أن يكون هذا الحوار بما كتب الشافعي ؟ لا يقول  
 بذلك منصف . وانما هي أقاويل حفظها مؤلف الآم من محاوراته  
 مع الشافعي أيام الدرس ، وأثبتها لدحض آراء خصوم المذهب  
 خامسا — يتفق المؤلف أحيانا قليلة أن يقول « حدثنا  
 الشافعي إملأ » أو « أهلى علينا » أو « وأخبرنا إملأ »  
 ومن أمثلة ذلك :

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي إملأ . قال : أخبرني  
 محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه قال في الرجل  
 يهلك ويترك ابنين ويترك ستمائة دينار فيأخذ كل واحد منهما  
 ثلثمائة دينار . ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقر بأن فلانا  
 ابنه : إنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلحق به وإنه يصدق  
 على ماورث فيأخذ منه نصف ما في يديه وكذلك قال أهل  
 المدينة إلا أنهم قالوا نعطيه ثلث ما في يديه ( ص ٢٣٦ ج ٦ )  
 والغرض من كلمة « إملأ » هو تحديد الصورة التي أخذ  
 بها قول الشافعي ، وتميزها من الصور الأخرى كالنقل من  
 كتاب أو تدوين محادثة ، أو الجواب على اعتراض

ومثل هذا ما أخبر الربيع قال أُملي علينا الشافعي رحمه الله  
قال : أصل الصلح أنه بمنزلة البيع ، فمأجوز في البيع جاز في الصلح ،  
ومالم يحز في البيع لم يحز في الصلح ... الخ ( ص ١٩٦ ج ٣ )  
سادسا — تقع في الكتاب عبارة « قلت للشافعي كذا  
فأجاب بكذا » ومنها هذا الشاهد

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال قلت للشافعي رضي الله  
عنه : فما تقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتؤتى على  
ديه فتتوفى . الخ ( ١ )

ومعنى هذا أن الربيع أخبر المؤلف أنه كان استفتى الشافعي فأفتاه  
سابعا — يقول الربيع : سمعت الشافعي رحمه الله يقول في  
المنبوذ هو حر ولا ولاء له ، وإنما يرثه المسلمون بأنهم قد  
خوّلوا كل مال لا مالك له ، ألا ترى أنهم يأخذون مال النصراني  
ولا وارث له ، ولو كانوا أعتقوه لم يأخذوا ماله بالولاء ، ولكنهم  
خوّلوا ما لا مالك له من الأموال ... الخ ( ص ٢٩٢ ج ٣ )  
وكلمة ( سمعت الشافعي رحمه الله يقول في كذا ) معناها  
سمعت يقضي بكذا أو يفتي ، ولا يعقل أن يكتب الشافعي ذلك  
بيده أو عليه . إنما هو كلام ينقله الربيع بعد موت الشافعي  
بزمن قصير أو طويل

(١) سيجي هذا الشاهد بتمامه في الرد على الشيخ حسين وإلى



ثامنا — في مواطن قليلة تجيء في الكتاب عبارة « قالت  
 لأبي عبد الله كيت فأجاب بكيت » ومنها هذا الشاهد :  
 « قالت لأبي عبد الله : هل خالفك أحد في التفليس ؟  
 فقال نعم . خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل  
 إذا باع السلعة من الرجل بنقد أو إلى أجل وقبضها المشتري  
 ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون فيها  
 البائع وغيره من غرمائه سواء . فقلت لأبي عبد الله : وما  
 احتج به ؟ فقال : قال لي قائل منهم : أرأيت إذا باع الرجل  
 أمة ودفعها إلى المشتري أما ملكها المشتري ملكا صحيحا يحل  
 له وطؤها ؟ قلت : بلى ، قال : أفأرأيت لو وطئها فولدت له  
 أو باعها أو أعتقها ، أو تصدق بها ، ثم أفلس أترد من هذا  
 شيئا . وتجعلها رقيقا ؟ قلت : لا . فقال لأنه ملكها ملكا  
 صحيحا . قلت : نعم . قال فكيف تنقض الملك الصحيح ؟  
 فقلت نقضته بما لا ينبغي لي ولالك ولا لمسلم أعلمه إلا أن ينقضه  
 به . قال : وما هو ؟ قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...  
 إلى آخر ذلك الحوار المفصل ( ص ١٨٩ — ١٩١ ج ٣ )  
 أو يدري القارىء من هو أبو عبد الله الذي كان يحاوره  
 المؤلف ؟

هو الشافعي رحمه الله ، ولا يذكر بكنيته في الكتاب

إلا قليلاً جداً ، ولاختلاف الاسم والكنية والمقب دلالة  
على اختلاف المصادر التي نقل عنها الكتاب ، والحكم هنا  
للفهم والذوق

تاسعاً - ترد في الكتاب عبارة « قال الشافعي » بدون  
إسناد إلى الربيع بن سليمان ، ونحن نرجح أن المؤلف في أمثال  
هذه المواطن ينقل كلاماً عرفت نسبته إلى الشافعي ، وهو  
ينقله في الأغلب من كتب كانت معروفة النسبة إلى ذلك  
الامام الجليل ، واليك هذه الشواهد :

(١) قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا طلق الرجل امرأته  
ثلاثاً ولا حبل بها فلها السكنى وليس لها نفقة . وهذا مكتوب  
في كتاب الطلاق <sup>(١)</sup>

(٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا حلف الرجل لا يوطأ  
امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقم عليه حكم الإيلاء ، لأن  
حكم الإيلاء إنما يكون بعدمضي الأربعة الأشهر ، فيوم يكون  
حكم الإيلاء يكون الزوج لا يمين عليه ، وإذا لم يكن عليه يمين  
فليس عليه حكم الإيلاء ، وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء <sup>(٢)</sup>  
(٣) قال الشافعي رحمه الله : وإذا ارتد الرجل عن الإسلام



فإنكاح امرأته موقوف ، فإن رجع الى الاسلام قبل أن تنقضى عدتها فهما على النكاح الأول . وإن انقضت عدتها قبل رجوعه الى الاسلام فقد بانت منه ، والبيذونة فسخ بلا طلاق ، وإن رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقا ، وهذا مكتوب في كتاب المرتد (١)

(٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى : إنكاح الأب خاصة جائز على البكر . بالغة وغير بالغة ، والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الأيّم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر في نفسها ، ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيّم أحق بنفسها ، وأمر في هذه بالمؤامرة ، والمؤامرة قد تكون على استطابة النفس ، لأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وأمروا النساء في بناتهن ، ولقوله عز وجل ( وشاورهم في الأمر ) ولو كان الأمر فيهن واحدا لقال : الأيّم والبكر أحق بنفسيهما ، وهذا كله مستقصى بحججه في كتاب النكاح (١)

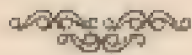
وعبارة ( هذا مكتوب في كتاب كذا ) نوع من الاحالة على المصادر الاصلية ، وكانت للشافعي كتب مفصلة في أبواب

الفقه ، وهى المراجع الأولى لما كتب أصحابه فى مذهبه ،  
كالبريطى والمزنى وحرملة والربيع  
عاشراً - نلاحظ أن المؤلف حين لخص كتب الشافعى  
وأفرغ جواهرها فى كتاب الأم أسقط خطب تلك الكتب ،  
غير أنه أثبت خطبة ( كتاب إبطال الاستحسان ) ونحن  
نذكر منها بعض الفقرات

« الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله ، وكما ينبغي له ،  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً  
عبده ورسوله ، بعثه بكتاب عزيز لا يأتى الباطل من بين يديه  
ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، فهدى بكتابيه ثم على  
لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنعم عليه . وأقام الحجة على  
خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، وقال  
( وأنزلنا إليك الكتاب تبياناً لكل شئ ، وهدى ورحمة )  
وقال ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) وفرض  
عليهم اتباع ما أنزل عليه وسمي رسولهم فقال ( وما كان  
لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم  
الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله ) فأعلم أن معصيته  
فى ترك أمره وأمر رسول الله ، ولم يجعل لهم الا اتباعه . . . الى



آخر الخطبة وهي طويلة ( ص ٢٦٧ ج ٧ )  
وابتات هذه الخطبة وحدها دليل على اختلاف الظروف  
التي ألف فيها كتاب الام . ولو كان من هم المؤلف أن يثبت  
كل ما كتب الشافعي لساق جميع الخطب . ولو أن الكتاب  
كان كله من تأليف الشافعي لرأينا لكل كتاب من عناصره  
الأساسية خطبة طويلة أو قصيرة . على طريقة المؤلفين لذلك  
العهد . واختلاف طريقة العرض تدل على ظهور شخصية  
المؤلف . وجرته فيما يأتي وما يدع من كتب الشافعي وأقواله  
في مختلف أبواب التشريع



## تصرف الربيع

وبعد هذه الصور العشر التي عُرِضَتْ بها مواد الكتاب  
تجىء التعليقات المثبتة في الصُلب والتي تُعَدُّ بلا جدال من  
العناصر الأساسية في الكتاب ، وهذه التعليقات لثلاثة رجال :  
هم أبو محمد وأبو يعقوب والربيع ، أما أبو محمد فتعليقاته قليلة ،  
لأنه كان راوية الشافعي ولا يعلق على كلامه إلا في القليل ،  
وأبو يعقوب كذلك تعليقاته قصيرة لأن زهده غلب على  
شخصيته ، وأما الربيع فتعليقاته كثيرة جدا ، وكثرتها تؤيد  
من قالوا إنه زاد في الكتاب وتصرف

وقد قلنا تعليقات الربيع على جميع الوجوه فرأيناها في  
الأغلب تفسيرية يراد بها التوضيح والتحديد ، ولا تزيد  
الفروض الفقهية الا قليلا ، وتعليل ذلك سهل : فإن أصحاب  
الشافعي كان مهمهم الا كبر أن يدونوا علمه ويرتبوه ويقدموه  
للناس على الطريقة التعليمية ، وكذلك كانت ظروف التأليف  
في القرن الثالث

ولكننا نجد في هذه التعليقات نصوصا تدل على أن الربيع  
يرى كلام الشافعي منقولا لم يكتبه بنفسه ، أي أنه ينظر إلى  
( ٢ - ٤ )



كلام الشافعي كما ننظر اليه نحن في كتاب ألف بعد وفاته ،  
واليك هذا الشاهد :

« ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها ثم خُصِّي ولم يحبَّ كان  
كالقحل ، ولو أحبَّ كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه ،  
فإن اختارت المقام معه قيل له إذا طلبت الوقف فبقِي بلسانك  
لأنه ممن لا يجمع »

قال الربيع

« إن اختارت فراقه فالذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما ،  
وإن اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأة  
العَتيْن إذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها  
خيار ثانية . والمحجوب عندي مثله » ص ٢٦٠ ج ٥

فما الذي يفهم القارىء من هذا التعليق ؟ أليس في عبارة  
« الذي أعرف للشافعي » ردُّ ملفوف على البويطي مؤلف  
كتاب الأم ؟ أتراه كان يقول « الذي أعرف للشافعي »  
لو أن الشافعي كان مؤلف الكتاب ؟

وانظر أيضا هذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا كانت في يدي رجل  
ألف درهم وعليه مثلها فلا زكاة عليه . . . »

قال الربيع :

« آخر قول الشافعي : اذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة ، من قبل أن الذي في يديه إن تلف كان منه ، وإن شاء وهبها وإن شاء تصدق بها ، فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة » ص ١٣١ ج ٧ (١)

فالربيع هنا يرد ضمنا على مؤلف الأم فيذكره بأن ما نقله عن الشافعي ليس آخر قوله ، وأنه رجع عن القول الأول ثم علل القول الأخير

لمن يقدم الربيع هذا التصحيح ؟ أترونه يقدمه للشافعي ؟ وكيف وكتاب الأم في زعم بعض الناس آخر ما ألف الشافعي فلم يبق إلا أن يكون هذا التصحيح موجهها للبويطي الذي عرف للشافعي أقوالا وغابت عنه أقوال وهذا الشاهد

« قال الشافعي . وقد روى حديث عن علي رضي الله عنه

---

(١) وفي مكان آخر عرض لهذه المسألة فقال : « وللشافعي قول آخر : اذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثلاً فعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ، فلما كانت هذه العشرة لو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على إتمام ماله وجبت عليه فيها الزكاة ( ص ٢١٣ ج ٧ )



انه انكسر أحد زندي يديه فامرہ النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يمسح بالماء على الجبائر ولو عرفت إسنادہ بالصحة قلت به «  
قال الربيع :

« أحبُّ الى الشافعي أن يعيد متى قدر على الوضوء أو التيمم  
لأنه لم يصل بوضوء بالماء ولا بتيمم ، وإنما جعل الله تعالى  
التيمم بدلا من الماء ، فلما لم يصل الى العضو الذي عليه الماء  
والصعيد كان عليه إذا قدر أن يعيد ، وهذا مما استخير الله  
فيه « ص ٢٨ ج ١

فماذا صنع الربيع في هذا الموطن ؟ انه أضاف صورة  
جديدة ، أترونها كمل بها كلام الشافعي الذي كتبه بنفسه ، أم  
كمل بها الكلام الذي نقله عنه البويطي ؟ إن عمل الربيع  
في أمثال هذه المواطن لا يمكن أن يكون إلا استقصاء للسائل  
التي لم يصل فيها البويطي الى الاستقصاء  
وتأملوا هذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا قال الرجل لفلان  
على درهم ودرهم فعليه درهمان ، وإذا قال له على درهم  
فدرهم قيل له إن أردت درهما ودرهما فدرهمان ، وإن أردت  
فدرهم لازم لي أو درهم جيد فليس عليك إلا درهم ، وإن قال

له على درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان  
إلا أن يقول على درهم فوق درهم في الجودة وتحت درهم  
في الرداءة ، أو يقول له على درهم بعينه هو الآن فوق درهم  
لى ، ولو قال له على درهم مع درهم كان هكذا »  
قال الربيع :

« الذي أعرف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم  
لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لى » ص  
٢٣٠ ج ٦

وعبارة « الذي أعرف من قول الشافعي » ليست ردا  
على الشافعي ، وإنما هي رتبة على البويطى مؤلف الأم ، وتكميل  
لما فانه أن ينص عليه . وفي ذلك ما يعين أن « قال الشافعي »  
معناه ذهب إلى كذا ، فالقول هنا معناه الرأى ، لا التعبير .  
والبويطى نقل رأى الشافعي وسكت عن بقية التفصيل فأتى به الربيع .  
وهذا الشاهد :

« قال الشافعي : ولو باعه ثمر حائطه <sup>(١)</sup> وسكت عما وصفت  
من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان : أحدهما أن يكون

(١) الحائط : البستان



المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز الصدقة بحصته من ثمن الكل  
وذلك تسعة أعشار الكل ، أو تسعة أعشار ونصف عشر  
الكل . أو يرد البيع لأنه لم يسلم إليه كل ما اشترى . والثاني  
إن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وإن شاء ترك «  
قال الربيع :

« وللشافعي فيه قول ثالث أن الصدقة كلها باطلة من قبل  
أنه باعه ماملك وما لم يملك . فلما جمعت الصدقة حرام البيع  
وحلال البيع بطلت الصدقة كلها » ص ٥٣ ج ٣  
وهذه المسألة في بيع الثمر الذي فيه صدقة كأن يقول البائع  
أبيعك الفضل من ثمر حاطي هذا عن الصدقة ، وصدقته العشر ،  
أو نصف العشر أن كان يسقى بنضح

وعبارة « وللشافعي فيه قول ثالث » ليست ردًا على الشافعي  
وإنما هي رد على البويطي ، لأن هذا القول الثالث يبين القولين  
الأولين وليس ضربًا من التفريع . وفي هذا الرد ما يدل على  
أن الربيع يريد استقصاء ما أثر عن الشافعي من مختلف  
الاقوال . ولو كان أولئك الفقهاء تعودوا تأريخ الآراء لعرفنا  
آخر ما ذهب إليه الشافعي في جملة من المسائل التي عرف له  
فيها قولان أو ثلاثة أقوال . ولنقيد أن الربيع كثيرًا ما يوفق

إلى تحديد آخر ما قال به الشافعي في كثير من الشؤون . ولهذا  
التحديد قيمة في وزن عمل الربيع حين تصرف في الكتاب  
وفي ص ١٣٥ من الجزء الثالث قال الربيع : وللشافعي قول  
آخر في البيع أنه إذا باعه ثمرا فلم يقبضه حتى حدثت ثمرة  
أخرى في شجرها لا تميز الحادثة من المبيع قبلها كان البائع  
بالحيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الأول فيكون  
قد زاده خيرا ، أو ينقض البيع لأنه لا يدري كم باع مما حدث  
من الثمرة »

ثم يقول الربيع « والرهن عندى مثله » ويمضى فيقارن  
بين البيع والرهن ، ويفترض اعتراضات ، ثم يجيب ، وهو في  
ذلك كله يبسط الصور الفقهية في إيضاح وتفصيل ، وليس هذا  
بعمل الرجل الفضولي ، وإنما هو عمل الرجل الذي يفكر  
في الاستئثار بالكتاب

وانظروا هذا الكلام في باب الصلح :

« قال الشافعي : وهكذا كل ما صالحه عليه بعينه مما كان  
غائبا عنه فله فيه خيار الرؤية . قال الربيع : رجع الشافعي عن  
خيار رؤية شيء بعينه

قال الشافعي : ولو قبضه فهلك في يديه وبه عيب رجع بقيمة  
العيب ، ولو لم يجد عيبا ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف



سهم منه كان لقابض العبد الخيار في أن يجيز من الصلح بقدر ما في يديه من العبد ويرجع بقدر ما يستحق منه أو ينقض الصلح كله . قال الربيع : الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لأن الصفقة جمعت شيئين حلالاً وحراماً فبطل كله والصلح مثله » ص ١٩٨ ج ٣

فيا أيها المنصفون من خلق الله : ادرسوا معي هذه المسألة ثم احكموا

الكلام هنا في الصلح ، والربيع يعقب فيقول « الذي يذهب إليه الشافعي » أتذكرون على أي أساس يبنى هذا التعقيب ؟

نحن في ص ١٩٨ من الجزء الثالث وفي ص ٥٣ من الجزء نفسه نسب مؤلف الآم كلاماً للشافعي في البيع : فجاء الربيع فاستدرك وقال إن للشافعي قولاً ثالثاً وهو أن الرجل إذا باع مأملاً ومالم يملك بطلت الصفقة كلها لأنها جمعت حرام البيع وحلال البيع

وفي باب الصلح عاد مؤلف الآم فنسب إلى الشافعي جواز الصلح أو نقضه حين يستحق سهم من المصطلح عليه ، وعاد الربيع فحدثنا أن الشافعي يذهب إلى غير ذلك فيبطل

الصلح ، لأن الصلح كالبيع ، والشافعي لا يحيز الصفقة التي تجمع حراماً وحلالاً .

فعلى من يرد الربيع هنا وهناك ! أهو يرد على الشافعي ؟ لا ، إنما يرد على مؤلف الأم وهو البويطي . ويبنى رده على أصليين :

الأول اعتماد القول الثالث في البيع وهو القول الذي استدرك به هنا في الجزء الثالث واستدرك به في الجزء السادس ص ١٩٧ حيث قال رجع الشافعي بعدد وقال إذا اشترى عبداً أو شيئاً فاستحق بعضه فالبيع باطل لأن الصفقة جمعت شيئين حلالاً وحراماً فكان البيع منفسخاً ولا يثبت . وجاء مثل ذلك في ص ١٨٣ ج ٥

والثاني الرجوع إلى القاعدة التي تقول : الصلح كالبيع ، فما جاز في البيع جاز في الصلح ، وما لم يحز في البيع لم يحز في الصلح ( أنظر هذه القاعدة في ص ١٩٨ ج ٣ )

ونقد هذا الشاهد يعطينا فكرة جديدة من عمل الربيع في كتاب الأم فهو يوجه مانسبه البويطي إلى الشافعي وينص على القول الذي صار إليه المذهب ، وهذا معنى قولهم إن الربيع زاد في الكتاب وتصرف . ولم يكن عمله مجادلة

للشافعي وإنما كان تحديداً لما نسب إليه البويطي . وفهم ذلك  
لا يحتاج إلى عناء ، إلا أن تكون اللجاجة مما يزيغ البصائر  
والعقول ! !

وهذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا كان للمرتد دين  
حالٌ أُخذ بمن هو عليه ويوقف في ماله ، وإن كان إلى أجل  
فهو إلى أجله ، فإذا حل وقف إلا أن يموت المرتد قبل ذلك  
أو يقتل على رده فيكون الدين إلى أجله ، فإذا قبض كان فياً »  
« قال الربيع في رجل جرحَ مرتداً ثم أسلم ثم مات فقها  
قولان أحدهما أن يكون عليه الدية لأنه مات مسلماً ، والقول  
الثاني أنه لا شيء على من جرحه وإن أسلم فمات ، من قبل أن  
الضربة كانت وهو مرتد فيها فالحق الذي قتله ، ولا شيء على  
من جرحه » ص ١٥٥ ج ٦

فإذا ترون الربيع صنع في هذا الموضع ؟ أترونه علق على  
كلام الشافعي ؟ لا . أترونه ناقش البويطي ؟ لا . إذن ماذا  
صنع ؟ لقد أضاف أحكاماً جديدة ، هي من مذهب الشافعي  
وهذا لونٌ من تصرفه من التأليف



وهذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو أن القاضي والقاسم والكاتب للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا نجعلا وعملوا محتسبين كان أحب إلي ، وإن أخذوا نجعلا لم يحرم عليهم عندي ، وبعضهم أعذر بالجعل من بعض ، وما منهم أحد كان أحب إلي أن يترك الجعل من المؤذنين »

ص ٢١٣ ج ٦

قال الربيع :

« سمعت الشافعي يقول : لا تأخذ في الأذان أجره ، ولكن خذ على أنه من النية »

واستدراك الربيع هنا يقع موقع التصحيح ، فلن يصحح الربيع ؟ أيصحح للشافعي ؟ لا . إنما يصحح للربيعي فيذكر أنه سمع من الشافعي غير ما سمع ، وفي هذا بلاغ لقوم ينصفون !

وهذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجا أو معتمرا لا بد له منه ، قال الربيع : وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام

لُحُثَ فكفارة يمين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين .  
 قال الربيع وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال : هذا  
 قولك يا أبا عبد الله ؟ فقال : هذا قول من هو خير مني .  
 قال : من هو ؟ قال : عطاء بن أبي رباح « ص ٦١ ج ٧  
 فالربيع هنا يعقب على ما نقل البويطي عن الشافعي فيذكر  
 أن له قولاً آخر ، ثم يعضي فيذكر الفتوى التي سمعها من  
 الشافعي في الموضوع نفسه . أليس هذا ضرباً من التصرف  
 في التأليف ؟

وعند كلام الشافعي على من نذر الحج ماشياً وأراد أن  
 يعود لنذره فيوفيه قال الربيع : « هذا إذا كان المشي لا يضر  
 بمن يمشي . فإذا كان مضرّاً به فتركه ولا شيء عليه . على  
 مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا إسرائيل أن يتم صومه  
 ويتنحى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر ولا يضر به .  
 ونهاه عن تعذيب نفسه ، لأنه لا حاجة لله في تعذيبه . وكذلك  
 الذي يمشي إذا كان المشي تعذيباً له يضر به تركه ولا شيء  
 عليه » ص ٦٢ ج ٧

ألا ترون الربيع هنا يعقب على كلام الشافعي تعقيباً فيه

شخصية ظاهرة ؟ وماذا تريدون من الشخصية أكثر من أن  
يسمو الفقيه الى أوامر الرسول فيقيس عليها في فهم وحذق  
أليس في هذا وأمثاله ما يبرر نسبة الكتاب اليه بعد أن زاد  
فيه وتصرف ؟

وهذا الشاهد :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا حلف الرجل أن  
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث ، وإن حلف أن  
لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث لأنها ليست للعبد ،  
ألا ترى أنه إنما اسمها مضاف اليه كما يضاف اسمها إلى سائرها  
وإن كان حرا ، أو يضاف الغلمان إلى المعلم وهم أحرار :  
فيقال غلمان فلان ، وتضاف الدار إلى القيم عليها وإن كانت  
لغيره . قال الربيع : قلت أنا ويضاف اللجام إلى الدابة  
والسراج إلى الدابة فيقال لجام الحمار وسراج الحمار وليس تملك  
الدابة اللجام ولا السرج » ص ٧٣ ج ٧

والربيع هنا يكمل التعليل في شخصية ظاهرة قوية  
ولنتأمل الشاهد الآتي : يستأنف المؤلف فيقول في باب  
الصدقة والهبة ص ١٠٥ ج ٧

« وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا



ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فان أبا حنيفة  
رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز ولا يكون فيه شفعة  
وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء ، وكان ابن أبي ليلى يقول  
هذا بمنزلة الشراء ، يأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض  
ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في  
قولها جميعاً . قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا وهب  
الرجل الرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئاً  
فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبتها لثواب كان  
فيها الشفعة ، وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة  
وكانت المكافأة كالهبة . وهذا كله في قول من قال للواهب

الثواب اذا قال أردته ، فأما من قال لا ثواب للواهب ان  
لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء . وهبه ولا الثواب  
منه : قال الربيع : وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب  
فالهبة باطلة من قبل انه اشترط عوضاً مجهولاً . وإذا وهب  
لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء .  
وهبه وهو معنى قول الشافعي .

وهنا نرى مؤلف الام يعرض المسألة ثم يذكر رأى أبي  
أبي حنيفة ورأى ابن أبي ليلى ورأى الشافعي ، ثم يعلق فيقول

« وهذا كله في قول من قال الخ » ويحىء الربيع فيخرج قولاً آخر يقول « انه معنى قول الشافعي »  
أفترون انه بهذا التخريج يناقش الشافعي ؛ لا ، انه يناقش البويطي ويستنبط من كلام الشافعي غير ما استنبط وهذا الشاهد

« قال - اى الشافعي - واذا جامعها بعد الطلاق ينوى الرجعة أو لا ينويها فالجماع جماع شبهة لا حدة عليهما فيه . ويعزز الزوج والمرأة ان كانت عالة ، ولها عليه صداق مثلها والولد لاحق وعليها العدة . قال الربيع : وفيها قول آخر اذا قال قد رددتها الى أنها لا تكون رجعة حتى ينوى بها رجعتها فاذا قال قد راجعتها أو ارتجعتها هذا تصریح الرجعة ؛ كما لا يكون النكاح الا بتصریح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحيتها فهذا تصریح النكاح ؛ ولا يكون نكاحاً بأن يقول قد قبلتها حتى يصرح بما وصفت لأن النكاح تحليل بعد تحریم . وكذلك الرجعة تحليل بعد تحریم ، فالتحليل بالتحليل شديد . فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ، ولا يقاس بالتحریم بعد التحليل كما لو قال قد وهبتك أو اذهبي أو لا حاجة لي فيك إنه لا يكون طلاقاً حتى ينوى به الطلاق ؛ وهو لو

أراد بقوله قد رددتك الى الرجعة لم يكن رجعة حتى ينوى  
به الرجعة « ص ٢٢٦ ج ٥ والربيع هنا يضع صورة جديدة  
ويناقش ويعلل ويقيس . وذلك من المواد الأساسية التي  
تعطى حق التأليف  
وهذا الشاهد

« قال - أي الشافعي - ولو ارتدت من يهودية الى  
نصرانية أو نصرانية الى يهودية لم تحرم عليه لأنه كان يصلح  
له أن يتدىء نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت  
إليه » .

قال الربيع :

« الذي أحفظ من قول الشافعي أنه قال : إذا كان نصرانياً  
مخرج إلى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث ديناً  
لم تكن عليه قبل نزول القرآن ، فإن أسلمت أو رجعت إلى  
دينك الذي كننا نأخذ منك عليه الجزية تركناك والا  
أخرجناك من بلاد الاسلام ونبذنا اليك ومتى قدرنا عليك  
قتلناك » ص ٧ ج ٥

وقليل من النأمل يقنعنا بأن الربيع لا يرد على الشافعي ،  
وانما يرد على البويطي الذي نسب الى الشافعي حكماً يرتاب



الربيع في صحته . وهذه المناقشة لها أهمية : فهي ترينا أن  
في الكتاب شخصيتين بعد شخصية الشافعي هما شخصية  
البويطي وشخصية الربيع .

وفي ص ٥٣ ج ٥ ينقل المؤلف رأياً للشافعي فيعقب  
الربيع بقول آخر ثم يقول « وهذا آخر قول الشافعي »  
فهو بهذا يورخ الفكرة ويبين كيف انتقلت من رأى إلى  
رأى . وذلك ضرب من التأليف .

وفي ص ٥٩ ج ٥ ينقل المؤلف كلاماً للشافعي ويعقب  
الربيع فيقول .

« هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه إلى قول آخر »  
أليس معنى هذا أن الشافعي غير مسئول عن تصنيف  
كتاب الأم وأن الربيع يناقش رجلاً سواه ؟ إن عبارة  
« هذا كله متروك » عبارة خشنة لا يوجهها الربيع إلى  
الشافعي عند من يفهمون !

وعرض المؤلف والربيع قولين للشافعي في الصداق ص  
١٤٤ ، ١٤٥ ج ٥ فعقب الربيع على القول الثاني بقوله :  
« وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله »

فألى من يتوجه الربيع بهذا التحقيق أيها المنصفون ،  
إن العبارة تدل على أن الذي دون القول الأول رجل لم  
يتحرر آخر ما قال به الشافعي ، وهذا الرجل هو مؤلف  
الكتاب .

وفي ص ١٨٣ من الجزء نفسه نقل المؤلف قولين للشافعي  
فيمن اختلفت من زوجها بعد وعقب الربيع فقال :  
« وقول الشافعي الذي نأخذ به إن استحق بعضه  
بطل كله ورجع بصداق مثلها »

وهو بهذا يلغى أحد القولين ، ويثبت المؤلف بأنه لم يتنبه  
إلى رجوع الشافعي عن القول الأول .

وبعد فهذه شواهد من تصرف الربيع بن سليمان في كتاب  
الأم وهي تدل على أنه ينظر إلى كلام الشافعي كما ننظر نحن  
إليه في كتاب ألف بعد وفاته ، ومن الصعب أن نستقصي  
كل ما كتب الربيع ، فهو كثير جداً ، وهو يبرر نسبة  
الكتاب إليه بعد أن زهد فيه البويطي ، وفي بعض ما قدمناه  
كفاية لمن يبحث عن الحق ، إن كان للحق أنصار في هذا  
الزمان !

## تعليقات أبي يعقوب

أبو يعقوب هو البويطي ، وتلك كنيته التي ، يُذكر بها غالباً  
في الكتاب ، وقد أشرنا فيما سلف الى أن له في كتاب الأم  
تعليقات ، ونرى الآن أن نذكر منها طائفة تعين بعض عمله  
في صلب الكتاب

في ص ٢٩ ج ٣ قال الشافعي : ومن أمر رجلاً أن يقضي  
عنه ديناراً أو نصف دينار فرضى الذي له الدينار بثوب مكان  
الدينار أو طعام أو دراهم فللقاضي على المقضي عنه الأقل  
من دينار أو قيمة ما قضى عنه ، ومن اشترى حلياً من أهل  
الميراث على أن يقاصوه من دين كان له على الميت فلا خير  
في ذلك

قال أبو يعقوب : معناها عندي ؟ أن يبيعه أهل  
الميراث وأن لا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا  
يجوز لأنه اشترى أولاً حلياً بذهب أو ورق الى أجل ، وهو  
قول أبي محمد «

فالبويطي يعاقب على كلام الشافعي فيبين قوله هو ويذكر  
أنه كذلك قول أبي محمد



وفي ص ٣٣ من الجزء عينه علق البويطي فقال : السدي  
كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع يبعان ببيع عين  
حاضرة ترى أو يبع مضمون الى أجل معلوم ولا ثالث لهما  
وهذا التعليق يدل على أن البويطي لا يعلق على كلام الشافعي  
الذي كتبه بنفسه ، وإنما يعلق على كلام منسوب اليه ، ولذلك  
قال الربيع : رجع الشافعي عن بيع خيار الرؤية

وجاء في ص ١٣٩ من الجزء : نفسه : ولو رهنه جارية  
وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن فإن لم تأت بولد فهي رهن  
بها ، وكذلك لو قامت بينة على وطئه اياها قبل الرهن لم  
تخرج من الرهن حتى تأتي بولد فإذا جاءت بولد وقد قامت  
بينة على إقراره بوطئه اياها قبل الرهن خرجت من الرهن ،  
وان أقر بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر  
من يوم كان الرهن فهو ابنه وهي خارجة من الرهن

قال الربيع قال أبو يعقوب البويطي : وكذلك عندي إن  
جاءت بولد لأكثر مما تلد له النساء وذلك لأربع سنين ألحق  
به الولد وإن كان إقراره بالوطء قبل الرهن . قال الربيع  
وهو قولي أيضاً

والربيع هنا ينقل تعليق البويطى لأنه كان استأثر بالكتاب  
وفى باب زيادة الجناية حين تنتقض الجراحة قال  
الربيع : قلت أنا وأبو يعقوب وإذا قطعت البيئة أنها انتقضت  
من جنايته الأولى كان على الجاني تأكيدها حتى يأتى بالبيئة أن  
ذلك الانتقاض من غير جنايته (ج ٦ ص ٥١)

وفى ص ٥٣ ج ٦ نقل الربيع قولين للبويطى ورد  
الآل بهذه الصورة « قال أبو يعقوب : ولو أمر رجل رجلا  
أن يفعل برجل حر بالغ مغلوب على عقله فعلا الاغلب  
منه أنه لا يتلف به ففعله فتلف ضمن عاقلة الفاعل دون  
الأمر ولا يرجع عليه بشيء لأنه كان له أن يمتنع منه »  
وورد القول الثانى بهذه الصورة « قال أبو يعقوب : وان  
كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في غلامه شيء الا الكفارة  
إذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به . وأما ابنه فإن كان صغيراً  
أو كبيراً معتوهاً ففعل به بأمر أبيه ما فيه منفعة لها فلا شيء  
عليه . وان كان فعل بهما ما ليس فيه منفعة فعليه الكفارة  
وعلى عاقلة الدية . وان كان الابن الكبير يعقل الامتناع  
فلا عقل ولا قود ولا كفارة . الا أن يفعل به ما لا يجوز  
للابن أن يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة »

وجاء في باب الدعوى والبيئات : « فان لم تكن له بيعة  
فعلى الذى فى يديه العبد اليمين فان حلف برى وإن نكل  
عن اليمين ردت اليمين على المدعى ، فان حلف أخذ ما ادعى  
وإن نكل سقط دعواه ، وإنما أحلفه على ما ادعى صاحبه .  
قال أبو يعقوب رحمه الله تعالى : تقبل بيعة ويترك فى يديه  
كما كان ( ص ٢٤١ ج ٦ )

وفى باب الدعويين إحداها فى وقت قبل وقت  
صاحبه قال الشافعى رحمه الله تعالى : وإذا كانت الدار فى يد  
رجلين فأقام أحدهما البيعة أنها كلها له منذ سنة والآخر البيعة  
أنها له كلها منذ سنتين فهى بينهما نصفان أقبل بيعة كل واحد  
منهما على ما فى يده وأطرحها عما فى يد غيره إذا شهد شهود له  
بمخلافها .

« قال أبو يعقوب : يقضى بها لأقدمهما ملكا كلها »

« قال الربيع : هى بينهما نصفان » ( ص ٢٤٩ ج ٦ )  
وظاهر من هذين التعليقين أن البويطى يخالف الشافعى  
وأن الربيع يوافق ، فهما ينظران فى المسألة نظراً فيه شئ من  
الاستقلال ، وهذا يدل على أن المناقشة تدور حول كلام



نقل عن الشافعي ولم يخطه بيده : والمنقول عنه هو فيما نرجح  
أبو محمد الربيع بن سليمان .

وجاء في ص ٧٧ ج ٦ « وقيل لا قود على السلطان  
في الذي لا يعقل ، وعليه الدية في ماله . قال أبو يعقوب :  
والصبي مثل المعتوه »

وفي ص ٧٢ من الجزء نفسه « ولو خلقت لامرأة لحية  
وشاربان أو أحدهما دون الآخر فخلقهما رجل أذنب وكانت  
عليه حكومة أقل منها في لحية الرجل لأن اللحية من تمام خلقه  
الرجل ، وهي في المرأة عيب ، إلا أني جعلت فيها حكومة  
للتعدي والالم .

« قال أبو يعقوب : هذا إذا لم ينبت أو نبت ناقصاً ، فاما  
إذا نبت ولم يكن قطع من جلودهما شيء فليس عليه إلا  
التعزير . قال الربيع : وأنا أقول به »

وتعليق البويطي فيه تكميل للصورة الفقهية .

وفي ص ٢٢٩ ج ٥ قال أبو يعقوب البويطي والربيع :  
بوله عليها صداق مثلها بإقرارها أنها أتلفت نفسها عليه  
وهما في هذا التعليق يتوافقان .

وفي ص ٣٤٤ ج ٧ علق أبو يعقوب فأكمل صورة  
فقهية متعلقة بالرقيق .

وعند دراسة تعليقات البويطى في نزاهة تبين أنه ينظر إلى  
كلام الشافعى نظرة تشعر بأنه يتكلم عنه بعد وفاته ، وهو  
يحكم النصوص المنسوبة إليه محاكمة الفهم والعقل :  
فيتصورها تخطئ وتصيب ، وما كان يصح ذلك لو كانت  
كلها مما خط الشافعى يده أو سمعها البويطى منه في الدرس :  
وليتذكر القارىء أننا نقدم هذه المواد لتعطيه صورة  
صحيحة عن نظم الكتاب ، وله أن يستخلص ما يشاء بعد  
درس ما قدمنا من الحجج والبيانات .

## من هو الربيع بن سليمان ؟

جاء في كلام مؤلف « كشف الظنون » ما يفيد أن في كتاب الأم شخصيتين مختلفتين باسم الربيع بن سليمان فجاء الشيخ حسين والى وخطأه وقال انها شخصية واحدة ، وان المقصود هو الربيع بن سليمان المرادى ، فليعلم الاستاذ الشيخ والى أن صاحب كشف الظنون لم يخطئ ، وان التباس عليه الامر بعض الالتباس . أما المخطئ ، فهو الشيخ والى حفظه الله !  
وتحرير القول أن في كتاب الأم ثلاث شخصيات :  
البويطى ، والربيع بن سليمان المرادى ، والربيع بن سليمان الجيزى ، أما البويطى فيقال عنه « أبو يعقوب » وأما المرادى فيقال عنه « أبو محمد » وأما الجيزى فيكتفى بذكر اسمه وهو ( الربيع )

فحين نجي . في كتاب الأم مثل هذه العبارة « أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى » فهذا الربيع هو المرادى : لأنه راوية كتب الشافعى ، وحين يقال « قال الربيع » فهو الربيع الجيزى الذى نسب اليه كتاب الأئم بعد مؤلفه البويطى ، وحين يقال « قال أبو محمد » فهو الربيع المرادى ، والى القارى . البيان :



مرت شواهد عديدة من تعليقات الربيع : وبقيت شواهد كثيرة جداً لم نشرها رغبة في الإيجاز ، فلم يبق إلا أن نتكلم عن تعليقات أبي محمد بشيء من التفصيل .

ولنذكر أولاً أن الربيع المرادى ورد اسمه في مواطن من الكتاب ، وورد الاسم مع الكنية في بعض الأبواب ، فعرفنا من ذلك أنه حين يقال « قال أبو محمد » فإن المرادى هو المقصود بهذا التخصيص

ففي ص ٢٩ ج ٣ ورد تعليق للربيع ، وتعليق للبويطى ، وأضيف قول إلى أبي محمد ، فهذه الشخصيات الثلاث وردت في صفحة واحدة ، وفي موضوع واحد ، وقليل من حسن الفهم يكتفى للاقتناع بأن أبا محمد غير الربيع ، فأبو محمد هو الربيع بن سليمان المرادى والربيع هو الربيع بن سليمان الجيزى .

وفي ص ١٩٨ من الجزء نفسه وردت ثلاثة تعليقات للربيع وتعليق واحد لأبي محمد ، فكيف ذكر اسم أبي محمد بالكنية ؟ لا تفسير لذلك إلا أن يكون شخصية أخرى غير شخصية الربيع ، فأبو محمد هو المرادى ، والربيع هو الجيزى وفي ص ٥٠ ج ١ جاءت هذه العبارة « قال أبو محمد الربيع

ابن ساليان « وبعد تعليق طويل جاء تعقيب قصير  
مصدرراً بعبارة « قال الربيع » فأبو محمد هو المرادى والربيع  
هو الجيزى

وفى ص ٢٢٦ ج ٦ ورد تعليقان للربيع وثالث لأبى محمد ،  
فهما شخصيتان مختلفتان

وفى ص ١٣ من الجزء عينه ورد تعليقان أحدهما لأبى محمد  
وثانيهما للربيع ، وأبو محمد هو المرادى ، وإن كان الجيزى  
يكنى أيضاً بأبى محمد . وهذا جانب الضعف فيما تودى هذه  
الكنية من معنى التخصيص . وقد تكشف الأيام عن بينات  
جديدة تميظ اللثام عن خفايا هذا الباب

وفى ص ١٥٨ ج ٧ ورد هذا الكلام :

« أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابن علية  
عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن على فيمن يجعل عليه المشى  
قال يمشى فإن عجز ركب وأهدى بدته ، وهم يقولون يمشى  
إن أحب وكان مطيقاً ، وإلا ركب وأهدى شاة ، ونحن  
نقول ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن يمشى بحال .  
وإن عجز ركب وأهدى فإن صح مشى الذى ركب وركب

الذي مشى حتى أتى كما نذر ، قال الربيع : وقد قال الشافعي  
غير هذا ، قال عليه كفارة اليمين »

فعندنا في هذا النص ريعان : الربيع الذي روى كلام  
الشافعي والربيع الذي استدرك عليه ، فالربيع الأول هو  
المرادى ، والربيع الثاني هو الجيزى .

ومما يبيّن أن الربيع المرادى هو الذي يروى أنا نجد في  
ص ٣١٢ من الجزء السابع هذه العبارة :

« قال الشافعي رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر  
أو عبيد الله — شك أبو محمد الربيع — « فأبو محمد الربيع  
هو الذي يروى وهو الذي يقيد المؤلف شك حين يشك ،  
وأبو محمد الربيع هو المرادى .

وفي ص ٧ من الجزء الخامس « قال الربيع الذي أحفظ  
من قول الشافعي أنه قال . . . . . وهذا القول أحب إلى  
الربيع » فالربيع الأول هو الجيزى والربيع الثاني هو  
المرادى ، وقد يكون العكس ، والنص يفيد أن هناك  
شخصيتين باسم الربيع .

وفي ص ١٧٧ من الجزء السابع ذكر المرادى باسمه وكنيته



ولقبه وعمله فقيل « أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادى  
المؤذن »

وفي ص ٢٣٨ من الجزء الخامس ورد تعليقان أحدهما  
لأبي محمد وثانيهما للربيع ،

والمواطن التي ورد فيها اسم أبي محمد فيما استقصيت لا  
تزيد عن العشرين . بخلاف تعليقات الربيع الجيزى فهى  
كثيرة جداً تبرر استشاره بالتأليف ، ومع ذلك فلتعليقات  
أبي محمد قيمة فقهية لا يستهين بها من يزن أقوال الفقهاء ،  
وتعليقات أبي محمد قد تكون مما أثبتته البويطى وقد تكون  
مما أثبت الربيع ، لا يمكن تحديد ذلك بالضبط ، وهو عمل له  
قيمه فى تنظيم الكتاب على أى حال .

فيأياها المنصفون من الخصوم الفضلاء ،

من أين دخلت هذه الشخصيات الثلاث فى كتاب الأم لو  
أن الشافعى كان كتبه بنفسه وأقره قبل أن يموت ؟

لامفر من الاعتراف بعمل البويطى والربيع الجيزى فى  
هذا الكتاب ، ولن يضير ذلك الشافعى أو يقلل من قدره ،  
كما يتوهم الغافلون ، فالشافعى هو صاحب المذهب وذلك

عليه . أما التأليف فشيء آخر . فللشافعي فضل الرأي ولاصحابه فضل التأليف .

فإن أضيف إلى هذا اختلاف الفصول في الوضع والتصنيف عرفنا أن الكتاب يُنظم مرتين كما نص مؤلف الإحياء ، ومؤلف قوت القلوب ، ولو كان الشافعي كتبه بنفسه أرجو أن يكون له نظامٌ موحدٌ . لأنه فيما يرى خصوصنا أُلِّفَ في مصر . وأيام الشافعي بمصر كانت قليلة لا تسمح بأن يختلف منهج التأليف في كتاب ألفه في سنتين أو ثلاث

ولن يستطيع خصوصنا أن يحددوا ما قدمنا من الحقائق ، فإن جحدوها اليوم فسيعرفها من يقرأ هذا البحث ونفسه خالصة من شوائب الأغراض

## سؤال وجواب

قد يقال : إذا صحت كلمة القرشي والمكي والغزالي في أن كتاب الأم لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان ، فكيف درج الناس منذ أجيال على نسبة هذا الكتاب الى الشافعي رحمه الله ؟

ونجيب بأننا كنا نظن أولاً أن هذا من عمل الورعفين ، وكنا نحسبهم أضافوه الى الشافعي ليكثر الإقبال عليه ، كما يصنع الشيخ رشيد رضا حين يكتب اسم الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده بحروف كبيرة على تفسيره ويكتب اسمه هو بحروف صغيرة ، بحيث جرى بين الناس أن ذلك التفسير ليس تأليف الشيخ رشيد وإنما هو تأليف الشيخ محمد عبده ولكننا عرفنا أخيراً أن المتقدمين من فقهاء الشافعية كانوا يضيفون مؤلفات أصحاب الشافعي الى الشافعي ، فالنووي والسيوطي يضيفان الى الشافعي مؤلفات المزني والبويطي والربيع .

ومن هنا أضيف الأم الى الشافعي كما أضيف اليه جامع المزني ومختصره مثلاً ، ولم ير المتقدمون في ذلك ما يستوجب



التصحيح : لأن تلك المؤلفات تحوى علم الشافعى رحمه الله  
وسيرى القارىء فيما نكتب فى مراجعة الشيخ حسين  
والى تحقيقات أخرى تؤيد ما أسلفنا من البيّنات ، وسيخرج  
من مجموع ذلك بتفصيلات لم يتعرض لها أحد قبل اليوم

ولو أن المتقدمين كانوا يتوقعون أن تثور مثل هذه المشكلة  
لقدموا إلينا من الشواهد ما يقض به النزاع فى الحظّات ،  
ولكنها كانت فى أنفسهم أوضح من أن ينبعث فى سبيلها  
خلاف ، لأنهم كانوا يرون الشافعى صاحب المذهب وكانوا  
لذلك يستجيزون أن يضيفوا إليه كتابا ألف بعد وفاته  
بأعوام طوال

ولا كذلك نحن اليوم ، لأن النظر الى التأليف فى القرن  
الرابع عشر يختلف عن مثله فى القرن الثالث ، فنحن اليوم  
لا نوافق على اعتبار كتاب حرمة من مؤلفات الشافعى ،  
وإن وافق النووى والسيوطى ، ومن لف لفهم من فقهاء  
الشافعية ، ولهذا شغلنا أنفسنا وشغلنا قراءنا بهذا التحقيق

وما نحسب الأشهر الستة التى قضيتها فى هذا البحث  
ستذهب شعاعاً ، وكيف وهى محاولة فى طريق البحث الأدبى

ستؤتي ثمارها بعد حين ، وستكون مثالا لكثير من المباحث  
الادبية واللغوية والتشريعية ، وستبث في الناس فكرة  
الحرص على « التحديد » في تقدير الاشياء والاشخاص .  
والله بالتوفيق كفيل .

- ٢٤٤٤٤٤ -

## مراجعة الشيخ والى

انزعجت مشيخة الأزهر من البحث الذى أذعناه فى نسبة كتاب الأم إلى البويطى فكلفت بمراجعته رجلا كبيرا من «هيئة كبار العلماء» هو الأستاذ الجليل الشيخ حسين والى ، فانقطع لدرس هذه المسألة أسابيع ، وخرج من عزلته يبحث متع شائق نشره أولاً فى مجلة نور الاسلام ، ونشره ثانياً فى جريدة البلاغ

وأعترف بأن هذا البحث خير ما قرأت فى معارضتى : فقد نزه الأستاذ نفسه عن اللجاجة ، ودرس الموضوع من حيث ذاته دراسة وافيه لم يقصد بها أن يخذلنى أو ينصر خصومى فمن حقه على أن أراجعته بنفس النية التى راجعنى بها : فلا أجادله إلا بالتى هى أحسن ، ولا أعرض إلا لما يوجب النقد الصحيح أن أعرض له فيما تقدم به من الحجج والبيانات

### المسألة الأولى

تكلم الأستاذ عن النص المثبت فى كتاب قوت القلوب وكتاب الاحياء ثم قال :

« قد يقول قائل إن حكاية أبى طالب المسكى وحكاية



الغزالي لم يردّها أحد بصريح العبارة . فبقاؤهما كذلك قد  
يؤدي الى شك بعض الناس في نسبة كتاب الام . فيقال له :  
ان العلماء كثيراً ما يعرضون عن الشيء اعراضاً ويهملونه  
إهمالاً ؛ لأنهم لا يقيمون له وزناً . ويكون ذلك أبلغ من  
ردّه بصريح العبارة . و مرجع الامر الى أهل الفهم والعرفان ،  
وقد يقول قائل : إن الزبيدي شارح كتاب الاحياء نقل بعض  
عبارات أبي طالب في شرح حكاية الغزالي ولم ينقد كلام أبي  
طالب ولا الغزالي . فالجواب أن ما قدمناه كافٍ في ذلك »  
ومعنى هذا الكلام أن العلماء تنبهوا الى خطر عبارة الغزالي  
وعبارة المسكي ولكنهم أعرضوا عنهما إعراضاً وأهملاهما  
إهمالاً ؛ لأنهم لم يقيموا للعبارتين وزناً . وأن الزبيدي في  
شرح الاحياء لم يتعرض للعبارتين بنقد أو تخريج استصغاراً  
لشأن الموضوع

ونقول إنه من البعيد أن يكون علماء المسلمين في مدى تلك  
الاجيال الطوال تواضعوا على إهمال شأن المسكي والغزالي في  
هذه المسألة بالذات ، مع أنهم نقدوا كتب الغزالي ، وخاصة  
الاحياء ، وكان منهم من يتلصص له أصغر الهفوات ، فلو كان  
الغزالي غير صادق الرواية في نسبة كتاب الام الى البويطي

لو وجد من يفسه من الفقهاء المتحاملين الذين لم يغضوا له  
عن شيء.

أما الزبيدي فأمره أعجب ؛ لأن شرحه للأحياء كتاب  
مطول مبسوط تكلم فيه عن كل ما يتصل بكتاب الأحياء من  
قرب أو من بعد ، واستقصى فيه أخبار من تعرضوا للغزالي  
بمحمد أو ملام ؛ فكيف يتفق له مع ذلك أن يسكت عن  
مسألة جوهرية في تاريخ التشريع الإسلامي وهو رجل متطلع  
متشوّف يسره أن يكون شرحه معرضاً لمختلف المذاهب  
والآراء ؟

إن الحق في هذه المسألة غير ما قال الشيخ والى ، الحق  
أن المتقدمين لم يروا في كلمة المكي والغزالي ما يحتاج إلى نقض ،  
ولو قد رأوا لأكثروا من القيل والقال ، على عادتهم في مثل  
هذه الشؤون

### المسألة الثانية

أراد الأستاذ أن يجمع بين الأقوال المتعارضة في نسبة  
كتاب الأم فقال :

« العمل بهما هنا يمكن من وجه : إذ تكون نسبة كتاب  
الأم إلى الشافعي من ناحية التصنيف الأول الذي هو الانشاء

العرفي الحاصل من إعمال الفكر والاجتهاد ، وتكون نسبته  
الى البويطى من ناحية التصنيف الثانى الذى هو لم ذلك المنشأ  
ونسخته ، فيكون كتاب الام مضافاً الى الشافعى والى البويطى  
كما ذكر ، وقد وقعت الاضافتان مرات من الذين يتكلمون  
فى تصنيف الشافعى وأصحابه . وان كان لكل إضافة قدر  
وهذا الكلام يؤيد ما نذهب اليه ، فقد قلنا غير مرة إن  
كتاب الام يحوى علم الشافعى ، ولكن مصنفه هو البويطى .  
ويكفيانا أن يعترف الأستاذ الشيخ حسين والى بأن إضافة  
كتاب الام الى الشافعى هى كإضافة مختصر المزنى ومختصر  
الربيع وكتاب حرملة الى الشافعى ، ونحن معه فى أن كل  
إضافة لها قدر . ولكن لا نحب أن بنى أن الذى يهمنا هو  
الإضافة « الفنية » التى تعين زمن التأليف ، فإضافة مختصر  
المزنى مثلاً الى الشافعى لا تعنى شيئاً من الناحية « الفنية »  
فلن يقال إن مختصر المزنى ألف فى حياة الشافعى وإن  
أضيف اليه ، وكذلك لا يقال إن كتاب الام ألف فى حياة  
الشافعى وإن أضيف اليه . ونحن لا ننكر أن علم الشافعى  
هو أساس كتاب الام ، ولكننا ننكر أن يكون الشافعى رأى  
بعينه هذا الكتاب ، وكيف يتفق ذلك وقد ألف بعد وفاته



بسنين كما يشهد القرشي والمكي والغزالي : وكما تشهد طائفة  
صريحة من نصوص الكتاب

والغاية من هذا البحث أن يعرف مؤرخو التشريع  
الاسلامي أنهم مدينون للبويطي بحفظ المواد الفقهية التي  
احتواها كتاب الام ، وثقة البويطي هي أساس الرضا أو  
القبول ، فلو قامت الشواهد غداً على أن البويطي لم يكن ثقة  
في روايته لكان من الحتم أن تقل الثقة في كتاب الام حين  
تقل الثقة في مصدر التأليف . وهذه مسألة دقيقة يحسب لها  
ألف حساب : ما دمنا نعرض على وزن حقائق التاريخ

#### المسألة الثالثة

أراد الأستاذ أن يهون من عمل البويطي فقال :  
« وتكون نسبه الى البويطي من ناحية التصديف الثاني  
الذي هو لم ذلك المنشأ ونسخه » وكلمة « اللم » كلمة صغيرة  
تخبرها الأستاذ برفض من عمل البويطي ، وهي كلمة لم يقلها  
أحد من قبل . ونحن ندكره بأن للبويطي شخصية ظاهرة في  
مواطن كثيرة من الكتاب . واليه بعض الشواهد :

(١) قيل للشافعي : أرايت المسلم يكتب الى المشركين من  
أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من

عوراتهم ، هل يُحِلُّ ذلك دمه ، ويكون في ذلك دلالة على  
مألة المشركين ؟ قال الشافعي رحمه الله : لا يحل دم من  
ثبتت له حرمة الاسلام ، إلا أن يقتل أو يزنى بعد إحسان ،  
أو يكفر كفراً يثبته إيمان ثم يثبت على الكفر ، وليس الدلالة  
على عورة مسلم ، ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين  
يريدون منه غرة ليحذرها ، أو يتقدم في نكاح المسلمين ،  
بكفرين . فقلت للشافعي : أقلت هذا خبراً أم قياساً ؟ قال :  
قلته بما لا يسع مسلماً عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد  
الاستدلال بالكتاب ( ص ١٦٦ ج ٤ )

( ٢ ) قلت للشافعي : رأيت الرهبان إذا دلّوا على عورة  
المسلمين ؟ قال : يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكون من  
عقوبتهم إخراجهم من أرض الاسلام : فيخسرون بين أن  
يعطوا الجزية ويقيموا بدار الاسلام ، أو يتركوا يرجعون ،  
فإن عادوا أودعهم السجن وعاقبهم مع السجن . قلت للشافعي :  
أفرايت إن أعانوهم بالسلاح والكراع أو المال ، أهو  
كدلالتهم على عورة المسلمين ؟ قال : إن كنت تريد في هذا أن  
لا يحل دماهم فنعم ، وبعض هذا أعظم من بعض ، ويعاقبون  
بما وصفت أو أكثر ، ولا يُبلغهم قتل ولا حد ولا سي

فقلت للشافعي : فما الذي يحل دماءهم ؟ قال : إن قاتل أحد من غير أهل الاسلام راهباً أو ذمياً أو مستأمن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله . فاما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنضم أموالهم ولا يسبون ( ص ١٦٧ ج ٤ )

( ٣ ) سألت الشافعي عن العدو يأبق اليهم العبد أو يشرد البعير ، أو يغيرون فينالونهما ، أو يملكونهما أسهما ؟ قال : لا . فقلت للشافعي : فما تقول فيهما إذا ظهر عليهما المسلمون فجاء أصحابهما قبل أن يقتل ؟ فقال : هما لصاحبهما . فقلت : أرأيت إن وقعا في المقاسم ؟ فقال : اختلف فيهما المفتون ، فمنهم من قال هما قبل المقاسم وبعدها سواء لصاحبهما . ومنهم من قال : هما لصاحبهما قبل المقاسم فاذا وقعت المقاسم وصارا في سهم رجل فلا سبيل إليهما ، ومنهم من قال : صاحبهما أحق بهما ما لم يقسما ، فاذا قسما فصاحبهما أحق بهما بالقيمة . قلت للشافعي : فما اخترت من هذا ؟ قال : أنا أستخير الله عز وجل ... الى آخر ذلك الحوار الطويل ( ص ١٧٠ ، ١٧١ ج ٤ )

( ٤ ) سألت الشافعي عن المسلمين إذا غزوا أهل الحرب



هل يسكره لهم أن يقطعوا الشجر المثمر ، ويخربوا منازلهم  
ومدائنهم ، ويفرقوها ويحرقوها ، ويخربوا ما قدروا عليه  
من ثمارهم وشجرهم ، وتأخذ أمتعتهم ؟ قال الشافعي : كل  
ما كان مما يملكون لا روح له فإتلافه مباح بكل وجه ، وكل  
ما زعمت أنه مباح لخلال المسلمين فعله ، وغير محرم عليهم  
تركه ، وأحب إذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم  
غارة أو كان عدوهم كثيراً ومتحصناً متمتعاً لا يغلب عليهم  
أن تصير دارهم دار الاسلام ، ولا دار عهد يجرى عليها  
الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويخربوا ما قدروا عليه من ثمارهم  
وشجرهم ويؤخذ متاعهم . وما كان يحمل من خفيف متاعهم  
فقدروا عليه اخترت أن يغنموه ، وما لم يقدرُوا عليه حرقوه  
وأغرقوه . وإذا كان الأغلب عليهم أنها ستصير دار الاسلام  
أو دار عهد يجرى عليهم الحكم اخترت لهم الكف عن  
أموالهم ليغنموها إن شاء الله تعالى ، ولا يحرم عليهم تحريقها  
ولا تخريبها حتى يصيروا مسلمين أو ذمة أو يصير منها في  
أيديهم شيء مما يحمل . . . إلى آخر التفصيل ( ص ١٧٤ ج ٤ )  
(٥) وبعد كلام عن التحريق قال المؤلف : « قلت للشافعي  
رحمه الله تعالى : فهل خالف ما قلت في هذا أحد ؟ فقال : نعم

بعض إخواننا من مفتي الشاميين . فقلت : الى أي شيء ذهبوا  
قال : الى أنهم رويوا عن أبي بكر أنه نهى أن يخرَّب عامر ،  
وأن يقطع شجر مشر ، فيما نهى عنه . قلت : فما الحجة عليه ؟  
قال : ما وصفت من الكتاب والسنة . فقلت : علام تعدت  
نهى أبي بكر عن ذلك ؟ فقال : الله تعالى أعلم ، أما الظن به  
فانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر فتح الشام فكان على  
يقين منه فأمر بترك تخريب العامر و قطع المشر ليكون للمسلمين ،  
لا لانه رآه محرماً ؛ لانه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم  
تحريقه بالنضير وخيبر والطائف ؛ فلعلمهم أنزلوه على غير ما  
أنزله عليه . الخ ( ص ١٧٤ ج ٤ )

(٦) قلت للشافعي رحمه الله تعالى : أفرأيت ما ظفر المسلمون  
به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من الخيل والنحل  
وغيرها من الماشية فقدروا على إتلافه قبل أن يغنموه أو  
غنموه فأدركهم العدو فخافوا أن يستنقذوه منهم ويقولوا به  
على المسلمين ، أيجوز لهم إتلافه بذبح أو عقر أو تحريق أو  
تفريق في شيء من الأحوال ؟ قال الشافعي رحمه الله تعالى :  
لا يحل عندي أن يقصد قصده بشيء يتلفه اذا كان  
لا راكب عليه . فقلت للشافعي : ولم قلت ؛ وانما هو مال من

أموالهم ، لا يقصد قصده بالتلف ؟ قال الشافعي : لفراقه ما  
سواه من الاموال لأنه ذو روح يألم بالعذاب ولا ذنب له ،  
وليس كما لا روح له يألم بالعذاب من أموالهم . وقد نهى عن  
ذوات الأرواح أن يقتل ما قدر عليه منها إلا بالذبح لتوكل ،  
وما امتنع بمائيل بالسلاح لتوكل وكل ما كان منها عذاة وضاراً  
للضرورة ( ١٧٥ ج ٤ )

(٧) سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة ؟ قال :  
يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات ، وفيما سواها  
من الصلاة مرتين مرتين . يرفع يديه حين يفتح الصلاة مع  
تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ... الخ ( ص ١٨٦ ج ٧ )

(٨) سألت الشافعي عن الامام اذا قال ( غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين ) هل يرفع صوته ( بآمين ) ؟ قال : نعم ،  
ويرفع بها من خلفه أصواتهم ( ص ١٨٧ ج ٧ )

(٩) وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة  
المكتوبة ، فقال يصلي فيها المكتوبة ، والنافلة ، واذا صلى  
الرجل وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة . قلت :  
أيصلي فوق ظهرها ؟ فقال إن كان بقى فوق ظهرها من البناء شيء ،  
يسكون سترة صلتي فوق ظهرها المكتوبة والنافلة ، وإن لم



يكن عليه بناء يستر المصلي لم يصل الى غير شيء من البيت . فقلت  
للشافعي فما الحجة فيما ذكرت ؟ فقال ... الخ ( ص ١٨٨ ج ٧ )  
( ١٠ ) سألت الشافعي عن الوتر : أيحوز أن يوتر الرجل  
بواحدة ليس قبلها شيء ؟ قال : نعم . والذي أختار أن أصلي  
عشر ركعات ثم أوتر بواحدة . فقلت للشافعي : فما الحجة  
في أن يحوز بواحدة . فقال : الحجة والآثار ... الى آخر

الاستدلال ( ص ١٨٩ ج ٧ )

( ١١ ) سألت الشافعي : بأي شيء تحب أن يقرأ في العيدين ؟  
فقال : بقاف واقتربت الساعة . وسأله بأي شيء تستحب  
أن يقرأ في الجمعة ؟ فقال : في الركعة الأولى بالجمعة ، وأختار  
في الثانية ( إذا جاءك المنافقون ) ولو قرأ ( هل أتاك حديث  
الغاشية ) أو ( سبح اسم ربك الأعلى ) كان حسناً ... الخ  
( ص ١٩٠ ج ٧ )

( ١٢ ) سألت الشافعي : هل يحج أحد عن أحد ؟ قال :  
نعم يحج عن من لا يقدر أن يشهد على المركب والميت . قلت :  
وما الحجة ؟ قال أخبرنا مالك ... الخ ( ص ١٩٦ ج ٧ )  
( ١٣ ) سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة الى الحج . فقال :  
حسن غير مكروه . وفعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم

وانما اخترنا الافراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أفرد غير كراهية للتمتع ، ولا يجوز اذا كان فعل التمتع بأمر  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروهاً . فقلت للشافعي :  
وما الحجة فيما ذكرت ؟ قال : الاحاديث الثابتة من غير وجه  
وقد حدثنا مالك بعضها الخ ( ص ١٩٩ ج ٧ )

( ١٤ ) سألت الشافعي عن الطيب قبل الاحرام بما يبقى ريحه  
بعد الاحرام وبعد رمي الجرة والحلاق قبل الافاضة فقال :  
جائز . وأحبه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه .  
فقلت : وما الحجة فيه ؟ فقال ... الى آخر ذلك الحوار  
الطريف ( ص ٢٠٠ ج ٧ )

( ١٥ ) سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب الى دار  
الضرب فيعطيهما الضراب بدنانير مضروبة ويزيده على وزنها .  
قال : هذا الربا بعينه المعجل . قلت : وما الحجة ؟ قال ... الخ  
( ص ٢٠٤ ج ٧ )

( ١٦ ) سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .  
فقال : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه : نهى البائع  
والمشتري ( ص ٢٠٥ ج ٧ )

( ١٧ ) سألت الشافعي عن النكاح . فقال : كل نكاح بغير  
ولي فهو باطل . فقلت : وما الحجج ؟ فقال : أحاديث  
ثابتة ، فأما من حديث مالك فإن مالكا أخبرنا . . . الخ  
( ص ٢٠٦ ج ٧ )

( ١٨ ) سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق .  
فقال : الصداق ثمن من الأثمان : فما تراضى به الأهلون في  
الصداق مما له قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان مما له قيمة  
جائز . قلت : وما الحجج في ذلك ؟ قال : السنة الثابتة والقياس  
والمعقول والآثار . . . الخ ( ص ٢٠٧ ج ٧ )

( ١٩ ) سألت الشافعي عن وجد لقطة . فقال : يعرفها سنة  
ثم يأكلها إن شاء ، موسراً كان أو معسراً . فإذا جاء  
صاحبها ضمنها له . فقلت وما الحجج في ذلك ؟ قال : السنة  
الثابتة . . . الخ ( ص ٢٠٩ ج ٧ )

( ٢٠ ) سألت الشافعي عن المسح على الخفين . فقال : يسمح  
المسافر والمقيم إذا لبسا على كمال الطهارة . فقلت : وما الحجج ؟  
فقال : السنة الثابتة . . . الخ ( ص ٢١٠ ج ٧ )



هذه عشرون شاهداً من كتاب الأم أخرجناها من أبواب  
مختلفة ، ونستطيع ان نأتى بأمثالها وأمثال أمثالها من ذلك  
الكتاب ، أيرى الاستاذ الشيخ حسين والى أن هذا الكلام  
كلام البويطى ، نوع من « اللثم » أم يراه كلام رجل له  
شخصية ظاهرة ؟ وماذا تنتظر من الشخصية أكثر من أن  
يتحدث المؤلف أنه كان يستفتى الشافعى فيفتيه ، ثم يحفظ.  
تلك الفتاوى لتكون جزءاً من مادة كتابه في فقه الشافعى  
رحمه الله ، ان منهج البويطى في السؤال والجواب منهج جميل  
فهو يظهر أمام الشافعى بمظهر المتجاهل المتعاني ، وينطق  
الشافعى بلومه في بعض الأحيان ، ليستطيع بذلك أن يحجج  
المخالفين والمعاندين ، وهو مع هذا كله لا يخرج عن أدب  
الخطاب

وانظر هذا الصاهر

قلت وما الحجة ( في جواز الطيب قبل الاحرام بما يبقى ريحه  
بعد الاحرام ) ؟ فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه عن عائشة انها قالت : كنت أطيّب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف  
بالبيت . فقلت للشافعى : فانا نكره الطيب المحرم ونكره

الطيب قبل الاحرام وبعد الاحلال قبل أن يطوف بالبيت  
ونروي ذلك عن عمر بن الخطاب . فقال الشافعي : اني أراكم  
لا تدرون ما تقولون ! فقلت : ومن أين ؟ فقال : رأيتم نحن  
وأنتم بأى شيء عرفنا أن عمر قاله ؟ أليس إنما عرفنا بأن ابن  
عمر رواه عن عمر ؟ فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله  
عليه وسلم تطيب بخير عائشة ؟ فقلت بلى . قال : وكلاهما  
صديق ؟ فقلت نعم . فاذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
تطيب ، وأن عمر نهى عن الطيب علماً واحداً هو خير الصادقين  
عنهما معاً فلا أحسب أحداً من أهل العلم يقدر أن يترك ما  
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره . فان جاز أن يتهم  
الغلط على بعض من بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم من  
حدثنا جاز مثل ذلك على من بيننا وبين عمر من حدثنا . بل  
من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من  
روى عن ابن عمر نهى عمر عن الطيب . روى عن عائشة سالم  
والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم . قال الشافعي  
رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم ، وإذا  
أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون اليها فتعذروا بأن تكونوا  
ذهبتم الى مذهب ، بل أراكم إنما ترسلون ما جاء على ألسنتكم

عن غير معرفة ؛ إنما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب  
 للمحرم إنما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالجمعة أنه حين سأله أعرابي أحرم وعليه جبة وتخلوق فأمره  
 بنزع الجبة وغسل الصفرة . فقلت للشافعي : أفترى لنا بهذا  
 حجة أو إنما هذا شبهة ؟ وما الحجة على من قال هذا ؟ قال إن  
 كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة  
 الاسلام ستة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة  
 ثمان : فلو كانا مختلفين كان إباحته التطيب ناسخاً لمنعه ؛  
 وليس بمختلفين إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر  
 الرجل . قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن  
 عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل . قال الشافعي : وأمر  
 الرجل أن يغسل الزعفران عنه . وقد تطيب سعد  
 ابن أبي وقاص وابن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في  
 مفارق ابن عباس مثل الرُّب<sup>(١)</sup> . قال الشافعي رحمه الله تعالى  
 أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله



قال قال عمر : من رمى الجمره فقد حبل له ما حرم عليه إلا  
النساء والطيب . وقال سالم قالت عائشة : طيبت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بيدي . وسنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحق أن تتبع . قال الشافعي رحمه الله تعالى : وهكذا  
يذعي أن يكون الصالحون من أهل العلم . فأما ما تذهبون إليه  
من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لرأي أنفسكم فالعلم  
إذن إليكم : تأتون منه ماشتم وتدعون منه ماشتم ، تأخذون  
بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه . أرأيتم إذا خالفتم  
السنة هل عرفتم ما قلتم ؟ كرهتم الطيب قبل الإحرام لأنه  
يبقى بعد الإحرام وقد كان الطيب حلالاً فان كرهتموه إذا  
كان يبقى بعد الإحرام فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا  
وجدناه إذا كان محرماً ممنوعاً أن يبتدىء طيباً فإذا تطيب قبل  
يحرم فما يبقى كان كابتداء الطيب في الإحرام . قلت فأنتم  
تجزون بأن يدهن المحرم بما يبقى لينه وذهابه الشمع ورجل  
الشعر . قال : وما هو ؟ قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت  
والشبرق وغيره . قال هذا لا يصلح المحرم أن يبتدىء  
الادتهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا  
وعندكم . وإنما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء يبقى في

رأسه لينه ساعة أو تحيروا الطيب إذا كان قبل الاحرام .  
ولو لم يكن في هذا سنة تتبع انبغى أن لا يقال إلا واحد  
من هذين القولين ( ص ٢٠٠ ج ٧ )

أمكن أن يقول أستاذنا الشيخ حسين وإلى إن أمثال هذه  
الصفحات من إملاء الشافعي رحمه الله ؟ إن قليلا من  
الانصاف يكفي لموافقتنا على أن أمثال هذه الصفحات مما  
حفظه البويطي من محاوراته مع الشافعي ، وهو يريد بهذا  
الاسلوب أن يرد على خصوم المذهب ، وهو يصور نفسه  
بصورة المخالف لينحامي الاصطدام بخصومه الألداء فقد  
مات الشافعي وترك أصحابه يقارعون ويصاولون في يدعات  
خطرة ألقت العنف في الجدل ، واللدن في الخصومة ، حتى  
استباححت الوشاية بالبويطي نفسه فراح ضحية الاحقاد .  
المسألة الرابعة

يقول الأستاذ الشيخ حسين وإلى :

« إنك لا تجد باباً مثلاً من أبواب كتاب الأم إلا منسوباً  
إلى الشافعي على إنشائه الأول وبسطه غير مأخوذ من أبواب  
شقي مثلاً وغير منقول من كتاب آخر . وليس ما صنف  
أصحاب الشافعي كذلك . أنظر إلى مختصر المزني المشهور

مثلاً وإن أضيف إلى الشافعي أيضاً تجد المزني قال في خطبته :  
اختصرت هذا الكتاب من علم الشافعي رحمه الله ومن معنى  
قوله لأفرجه على من أراده . وقال المزني في أبواب الكتاب :  
مختصر الشفعة من ثلاثة كتب متفرقة من بين وضع وإملاء  
على مؤطأ مالك ، ومن اختلاف الأحاديث ، وبما أوجب  
فيه على قياس قوله . والله الموفق للصواب »

ومعنى هذا الكلام أن المزني يذكر غالباً في مطلع أبواب  
كتابه المصادر التي استقى منها تلك الأبواب . أما كتاب الأم  
فلا يذكر مؤلفه المصادر في مطالع الأبواب .  
ونجيب أولاً بأنه ليس من الحتم أن تتحد طريقة البويطي  
وطريقة المزني في التأليف .

ونجيب ثانياً بأن الحجة كانت تتم للأستاذ الشيخ وإلى لو  
أنه استطاع أن يثبت أن المزني ذكر كتاب الأم من بين  
المراجع ، فكتاب الأم لو كان ألف في حياة الشافعي لكان  
من الواجب أن يكون المصدر الأول لمختصر المزني . فكيف  
نعمل سكوت المزني عن ذلك الكتاب مع أنه كتاب الشافعي  
فيما تقولون ؟ إن سكوت المزني عن كتاب الأم دليل على  
أنه لم يكن المرجع الأول ، فقد كان هو ذاته مأخوذاً من



مراجع أصيلة كتبها الشافعي أو أملاها أو سمعت منه ، وكانت  
تلك المراجع هي المنبع الذي استقى منه المزي وغيره حين  
أراد أصحاب الشافعي أن يسلكوا الطرائق التعليمية فيؤلّفوا  
المطولات والمختصرات .

ثم ما حاجة البويطي إلى ذكر المصادر وهو يعين في كل  
فصل ما نقله الربيع عن الشافعي ، وما حدث الشافعي به  
إملاءً ، وما سئل عنه فأجاب ؟ أليس في هذا كفاية لصحة  
النقل ؟

ولو أن خطبة كتاب الأم نقلت إلينا لعرفنا طريقة  
البويطي في التأليف . كما عرفنا من خطبة المختصر طريقة المزي  
في التأليف .

ولكن هل من الصحيح ما يقول الشيخ والى من أنك  
« لا تجد باباً من أبواب كتاب الأم إلا منسوباً إلى الشافعي  
على إنشائه الأول » ؟  
أنظر هذا الشاهد

« أخبرنا الربيع قال : قلت للشافعي إن علي بن سعيد  
روى لنا حدثنا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أجاز بيع القميص في سبيله إذا أبيض ، فقال الشافعي : إن ثبت  
الحديث قلنا به ( ص ٥٩ ج ٣ )

وانظر أيضاً هذا الشاهد :

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قلت للشافعي رضي الله عنه  
فما تقول في الرجل يضرب امرأته الناضرة فتوقى على يديه  
فتموت ، والامام يضرب الرجل في الأدب فيموت أو في  
حد فيموت ، أو الخائن يوقى على يديه فيموت ، أو الرجل  
يأمر الرجل بقطع شيئاً من جسده فيموت أحد من هؤلاء في  
شيء من ذلك ، أو المعلم يؤدب الصبي والرجل يؤدب يتيمة  
فيموت ، وما أشبه ذلك ؟ قال الشافعي : أصل هذه الأشياء  
من وجهين ، يكون عليه في أحدهما العقل ولا يكون عليه  
في الآخر العقل . فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان  
لا يحل للامام إلا أخذه من عاقبه به ، فإن تلف المعاقب به  
منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء ، والمقيم عليه مأجور فيه ...

إلى آخر تفاصيل الجواب ( ص ١٧٠ ، ١٧١ ج ٦ )

فما رأى القاري في هذين الشاهدين ؟

أمكن أن يقال إنهما من « المنسوب إلى الشافعي على  
إنشائه الأول » ؟

إن قليلا من الانصاف يكفي لموافقنا على أن أمثال هذه  
الشواهد مما نقله المؤلف عن مذكرات الربيع بن سليمان ،  
وذلك أن الربيع المرادى كان يستفتي الشافعي فيفتيه ، ثم يعود  
فيدون الأسئلة والأجوبة في شيء من البسط والتفصيل ،  
والشافعي ليس بمنشئ لهذه الأجوبة على طريقة التأليف ،  
وإنما هو صاحب الفكرة والرأي ، ولا يمكن أن يقال إن هذا  
بالنسبة إلى الشافعي تأليف أو تصنيف

هذا وكتاب الأم لم يجر كله على هذه الوتيرة ، وإنما اختلفت  
أوضاعه باختلاف ما نقل عنه من شتى الأصول ، وما كان  
ذلك ليقع لو كان الشافعي هو الذي كتبه أو أملاه

#### المسألة الخامسة

جاء في كلام الشيخ وإلى أن الشافعي كان يملئ على أصحابه  
أحيانا ، وهذا صحيح ، ولكن هذا لا ينص عليه في الأم  
إلا لمعنى غير ما ظنه فضيلة الأستاذ ، فهو يتخذ دليلا على ثقة  
الرواة ، وهو كذلك ، ولكن فاته أن هذا لا يقع في كتاب



الأم إلا في حالتين اثنتين ، الأولى النص على أن مصدر المنقول هو الاملاء ، وتلك حال نجدها في كثير من المؤلفات القديمة ، والحالة الثانية تعيين بعض الصيغ الفقهية ، ومثال ذلك ما جاء في ص ١٩١ من الجزء السادس في تحرير الاقرار بنكاح مفسوخ حيث يقول المؤلف :

« قال الربيع من ههنا أُملي علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب : شهد شهود هذا الكتاب أن فلان ابن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أهداهما وعقولهما وجواز من أمورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان ابن فلان الزوج ملك عقدة نكاح فلانة بنت فلان في شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة نكاحها من ولاتها فلان ابن فلان الفلاني الذي زوجها وكان من شهود هذه العقدة فلان ابن فلان وفلان ابن فلان وكان الصداق كذا وكذا ..... الخ »

ومعنى هذا أن الشافعي كان يتكلم في دروسه ولا يُملي ، فإذا جاء ما يستحق التقييد أُملي ، وتلك طريقة كان يصطنعها الأساتذة في أكثر الأزمان

والنتيجة أن الشافعي لم يمل كتاب الأم ، ولكنه أملى  
بعض المسائل وبعض العقود

### المسألة السادسة

جاء في كلام الشيخ والى حديث عن « الكتاب » وكان  
ناس يسمون الأم « الكتاب » وقد احتال الأستاذ فجعل  
ذلك إشارة الى مختصر البويطى . ونرجع نحن أن المختصر  
غير الكتاب لأن روح ذلك العصر تعين هذا ، فقد كان  
المؤلفون يكتبون المختصرات للبتدئين والمطلولات للمتقدمين  
والبويطى له المختصر ، وله الأم . يضاف الى هذا الترجيح  
أن البويطى كان له مؤلف يعرف بالكتاب ، والى القارى .  
هذين الشاهدين :

(١) قال أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم : رأيت أبى  
فى المنام فقال لى : يا بنى ، عليك بكتاب البويطى ، فليس فى  
الكتب أقل خطأ منه <sup>(١)</sup>

(٢) قال ياقوت : « وأما محمد بن عمر بن عبد الله بن  
الليث أبو عبد الله الشيرازى الفقيه البويطى فليس من بويط ،

ولكني أراه كان يدرس كتاب البويطى فنسب إليه <sup>(١)</sup> ومن هذين النصين تبين صراحة أن البويطى كان له مؤلف اسمه « الكتاب » وهذه التسمية الضخمة هي التي تناسب مع الاسم الضخم وهو « الأم » وقليل من الذوق يكفي للاقتناع بأن الشافعى لا يسمى كتابه « الأم » لأن هذا لا يقع إلا من رجل يحب الظهور على أفرانه ، وليس بمعقول أن يقول الشافعى إن هذا أضخم ما ألفه هو في مذهبه ، وإنما يتفق هذا من رجل كالبويطى رأى معاصريه يفتنون في التأليف فأراد أن ينصر على أن كتابه هو « الأم » وأن ما عداه كالفروع . ولا تنس أن البويطى كانت بينه وبين معاصريه من أصحاب الشافعى منافسات قبل أن يغلب عليه الزهد ، والأزمة التي وقعت بينه وبين ابن عبد الحكم كان مصدرها التنافس .

ولهذا رأينا ابن عبد الحكم ينتقل إلى مذهب مالك حين يبين أن الشافعى يؤثر البويطى عليه

المسألة السابعة

عرض الشيخ وإلى لهذه العبارة التي وردت في ص ٩٣ من

(١) معجم البلدان ج ٢ ص ٢١٢ طبع القاهرة



الجزء الثاني

« أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي تمصر سنة سبع ومائتين  
قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي » ثم قال : وهذا بعد  
موت الشافعي بثلاث سنين وقبل موت البويطي بأربع  
وعشر سنة

وهذه العبارة صريحة في أن كتاب الأم ألف بعد وفاة  
الشافعي ، وقد سكك الشيخ عن نقدها سكوتا مطلقا ، وخرج  
بالصمت عن لا ونعم ، ولا ندري لم ساقها في بحثه مع عجزه  
وعجز خصومنا عن نقضها ، وهي صريحة كل الصراحة في أن  
الكتاب ألف بعد وفاة الشافعي وفي مكان غير مصر ، أي  
غير العاصمة ، وكلام القرشي والمكي والغزالي يعين أن ذلك  
المكان هو « بويط » حيث هاجر البويطي ليعتزل الناس

المسألة الثامنة

ناقش الشيخ حسين والي صاحب كشف الظنون وخطأه  
حين افترض وجود شخصين في الكتاب باسم الربيع بن  
سليمان أحدهما المرادي وثانيهما الجيزي ، وقرر أنها شخصية  
واحدة هي شخصية المرادي ، وقد بينا فيما سلف أن في

الكتاب ثلاث شخصيات شخصية البويطى ، وشخصية المرادى  
وشخصية الجيزى ، ولن يستطيع الشيخ أن ينقض ما أثبتناه (١)

\*\*\*

وبعد فما الذى بقى للشيخ حسين والى ؟ كنا نتمنى أن يصح ما  
انتظره الناس من أن يكون بحثه هو القول الفصل ، ولكن هل  
فى مقدور أحد أن ينتصر على الحق ؟ ان الحق أغلب . فلا بأس  
فى أن ينهزم الشيخ هذه المرة ! وليتذكر أننا لانضم له غير  
الاحترام ، فلا يضق صدره ان رأى حججه تداعت واحدة  
إثر واحدة ، فما أردنا أن نخرجه ، وانما أردنا أن نصصح تلك  
العلطة الشنيعة فى تاريخ التشريع ، والله يحزينا وإياه خير  
الجزء !

---

(١) ارجع الى ما كتبناه عن الربيع بن سليمان فيه ما يقع

## عقبة التوحيد

التوحيد مذهب قديم في الشرق ، ومن أشهر دعاة  
إبراهيم الخليل عليه السلام ، ومن أجل ذلك يصف القرآن  
تعاليم الاسلام بأنها « ملة أبيكم إبراهيم »  
ويحرص أنصار المذنية المصرية على وصف حكماء مصر  
بأنهم من أقدم الدعاة إلى التوحيد ويستشهدون بآثار الملك  
الشاعر أختاتون . والتوحيد هو الايمان بأن الله عز شأنه  
واحد لا شريك له ، ويقابل التوحيد الشرك ، وهو الايمان  
بعدد من الآلهة يختلفون في الوظائف وفي أصل الوجود :  
فالله للخير وإله للشر ، أو إله للنور وإله للظلمات ، وإله  
للبحر ، وإله للرياح ، وإله للحرب ، وإله للحكمة ، وإله  
للطب ، وإله جميل للحب : ولا تؤاخذوني إن لم أستقص  
في سرد أسماء آلهة القدماء ، مع أن نظرة سريعة في أحد كتب  
الأساطير كافية لتزويدي بما أريد . ولكنني شديد  
الانصراف عن الآلهة المزيفين ، أو الضعفاء ، الذين خمدت  
ريحهم في كل أرض حتى بلاد اليونان . يضاف إلى ذلك أني  
بريء من المشركين وأخشى أن يكون في التنويه بآلهة الوثنية  
ما ينافي أدب الايمان ، والله على ما أقول شهيد .



التوحيد معنى سام شريف ، على شريطة أن لا نوحده غير  
الله الواحد الأحد . ولكتنا مع الأسف مضينا نطبق عقيدة  
التوحيد في جميع أبواب الحياة من أدب وعلم وسياسة  
واقتصاد وتشريع . وإليك بعض البيان :

في بيوت الشرقيين من عرب ومصريين وأتراك يوجد  
إنسان اسمه « رب البيت » . ولاحظوا كلمة ( رب ) هذه  
فانهم لم يختاروها عاشين ، وإنما تخبرونها للدلالة على معنى  
مقصود . ورب البيت هذا هو في داره واحد أحد . الأمر  
أمره . والنهي نهيه . ولا يعقب له ولا شريك ، وفي  
مقدوركم أن تختبروا منازلكم أو منازل جيرانكم فسترون  
من أرباب البيوت من لا يخرج حتى يعرف تفاصيل ما  
سيكون في البيت من ألوان الطعام والشراب وأسماء الزائرين  
والزائرات . ولا يقف الأمر عند السيطرة ، بل تمتد  
المسؤولية فيصبح مسئولا عن كل صغيرة وكبيرة بحيث  
لا يشتري جوربا لطفل إلا وهو المسئول عن صفته وثمنه  
وموعد شرائه . ولكم أن تصوروا مبالغ العنت والمشقة  
والهمول فيما يقاسى ذلك الرب المسكين ولو تخاصنا في بيوتنا  
من هذا النوع من التوحيد لآمكن أن يكون لكل فرد من  
أهل البيت جزء من السيطرة ، وأن يكون عليه عبء من

المسئولية ، فيمنح الجميع بالبيت متساندين في عزه وإخلاص  
التوحيد في الأدب

ولنترك ( رب البيت ) في ملكوته الصغير يشقى أو ينعم  
كيف يشاء ، ولننتقل الى التوحيد في عالم الآداب .

انا رجل مدرس ، ولى زملاء في مصر يعدون بالآلوف ،  
وأستطيع أن أؤكد أن كل مدرس يتلقى من تلاميذه عدداً  
لا يستهان به من الأسئلة السخيفة التي لا تخرج عن :

« من هو أكبر شاعر في مصر ؟ »

« من هو أعظم كاتب في مصر ؟ »

« من هو أفصح خطيب في مصر ؟ »

وانا أذكر وزملائي المدرسون يذكرون أن الطالب الذي  
لا يظفر بحجاب صريح عن أحد هذه الأسئلة يشعر بخيبة  
شديدة ويقع في حيرة مظلمة لأنه في شوق ظاهري الى التوحيد  
في الأدب ، ولا يكاد يعقل أنه ليس من الضروري أن يكون  
في مصر من يوصف بأنه أكبر شاعر أو أعظم كاتب أو أفصح  
خطيب ، ولقد كان في مصر شاعر مجيد اسمه أحمد شوقي  
واصطلح القوم على تلقيبه بأمير الشعراء . فما رأيكم في أن  
الناس كانوا اطمأنوا ظمناً بنبذة شاملة واستراحوا إلى إسارة ذلك  
الشاعر المجيد ؟ !

ومن المعقول أنه كان أنفع لمصر أن يكون فيها ألف شاعر  
من طبقة شوقي ينازعونه المجد ويسبقونه إليه . ولكن عقيدة  
التوحيد في الأدب كانت في حاجة إلى إماراة شوقي ليستريح  
الناس من غنت البحث عن شاعر يتولى إماراة الشعر وتلقى  
إليه مقاليد البيان

وكان في مصر **كاتب** بارع الانشاء اسمه مصطفى لطفي  
المنفلوطي ، وقد استراح الشبان طوال أيامه من البحث عن  
« أعظم كاتب » و « رأوا » في إفراده بالتفوق ما يطمح . شوقهم إلى  
التوحيد في عالم النثر الفني

وكما يسأل الناس عن أكبر شاعر يسألون عن أجمل  
كتاب . ولا يكادون يتصورون أن الثروة الادبية لا توجد  
الامفرقة في كتب شتى ، بل ينتظرون أن يدلهم أحد الأساتذة  
على كتاب هو الأول والآخر ليقفوا عنده وقفة الكبار  
والاجلال على نحو ما يفعلون في النظر إلى كبار الشعراء  
والكتاب والخطباء

لقد آن للناس أن يعرفوا أن المواهب لا تتجمع في شاعر  
واحد ولا كاتب واحد ولا مؤلف واحد . وأن جمهور  
المفكرين يكون واحد عقلية لا ينهض بهارجل فرد . وعند



النظر الدقيق يتبين أن كل رأس مفكر فيه معان لا توجد في  
سواه ، ومن حظ الطالب المستفيد أن يبحث عن المواهب  
التي تفرقت في مختلف الأفراد ليكون له من مجموع ذلك  
غذاء عقلي تتوفر فيه المواد الأساسية التي لا ينهض بدون  
هضمها عقل صحيح

التوحيد في الفقه

وأظهر ما تكون عقبة التوحيد في الفقه الاسلامي ، فقد  
رأينا كيف يتفق فقهاء الشافعية على إضافة مؤلفات أصحاب  
الشافعي الى الشافعي ، ومضوا على ذلك الرأي الموحد الى  
اليوم ، حتى رأينا من فقهاء عصرنا من يضجر ويحزن ويكتئب  
حين يسمع من يقول ان للبويطي والربيع بن سليمان يدا  
في تأليف كتاب الام ، لأن في ذلك إشراكا بالشافعي  
رحمه الله !

ولا ننس أن طائفة من فقهاء الشافعية أنطقت الرسول  
عليه السلام بمدح الشافعي قبل أن يولد بزمان فرعمت أنه قال  
« عالم قريش بملاطباق الارض علما » وأن المقصود بهذا الحديث  
محمد بن ادريس الشافعي . وليس بمعقول أن يتحزب الرسول  
لاحزاب لم تخلق ، وانما هي نزوة عصبية ينسكرها العقل

و يا باها الاسلام

وهل أدل على غلبة « التوحيد » من إقفال باب الاجتهاد

على الفقهاء ؟

لقد مرت أجيال والمسلمون يعتقدون أنه ليس لأحد بعد  
الائمة الاربعة أن يجتهد في الشريعة الاسلامية ، والخارج  
على المذاهب الاربعة هو في رأى الجمهور صاحب بدعة ،  
وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار !

ومن المضحكات أن تغفل هذه العقيدة في الجاهير  
الاسلامية حتى نجد من العامة من يسأل عن مذهب الرسول  
أشافعى هو أم مالكي ؟ ! وغفلة العوام فرع عن غفلة  
الخواص !

فان لم يكن ذلك كذلك - كما كانوا يعبرون - فلم يصرخ  
بعض الناس فيقول في جريدة يومية إنه يعز عليه أن ينسب  
كتاب الام الى غير الشافعى ، مع أن في حقول المتقدمين من  
نسبه الى البويطى والريبع ، ومع أن الأدلة تضافرت على أنه  
ألف بعد وفاة الشافعى بسنين ؟

يقولون إن أصحاب الشافعى كانوا جميعاً عائلة عليه ، ونحن  
نقول : لولا أصحاب الشافعى لكان مصيره مصير الليث

ابن سعد ، فقد كان من كبار الأئمة ، ولكن قد عده أصحابه فضاء .  
وفي عصرنا شاهد لذلك : فلو لا رشيد رضا لما كان محمد عبده ،  
وهل استطاع الشيخ محمد عبده أن يظفر في حياته بكلمة ثناء ؟  
وهل جرى في الدنيا أنه الأستاذ الامام ، وأنه « لوثر »  
هذا الجيل ، لو لا عناية رشيد رضا بطبع مؤلفاته وإذاعة ما  
وعى عنه من مختلف الأقوال ؟

ان التلميذ المخلص شريك أستاذه في الفضل ، فلا تغضوا  
من قيمة أصحاب الشافعي لتصح لكم في الشافعي عقيدة  
التوحيد ، فبعض التوحيد وثنية لو تعلمون !

### أما بعد

فقد أدينا واجبا في نزاهة وإخلاص ، ولخصومنا أن يفعلوا  
ما يشاؤون ، فلو ركبوا متون الهواه ، ووضعوا أفواههم  
في مسامع البرق ، لعجزوا عن دحض ما قدمنا من الحجج  
والبراهين

« فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث  
في الأرض »  
زكي مبارك



## بويط

سألنا حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد رمزي بك  
- وهو من المولعين بدرس القرى المصرية - أن يحدثنا عن  
( بويط ) التي اعتزل الناس فيها أبو يعقوب البويطي وصنف  
كتاب الأم ، فأرسل إلينا الكلمة الآتية - وقد رأينا إثباتها  
إحياء لتلك القرية المصرية التي وضع فيها أعظم كتاب في  
الفقه الاسلامي - وهي كلمة تلخص ما كتب ياقوت عن تلك  
القرية ، وتبين حالها في العصر الحديث :

ورد في قاموس معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت الحموي  
ما يفيد أن أبويط بفتح أولها ويقال لها أيضا بُوَيْط بضم  
أولها وأكثر ما يقال بغير همزة اسم لقريتين بمصر أحدهما  
قرب بوصير قوريدس ( أبوصير الملق ) ( وابويط هذه هي  
القرية التي تعرف اليوم باسم أبويط بمركز الوسطى بمديرية  
بنى سويف ) وثانيتهما قرية أخرى في شرقي النيل من كورة  
الاسيوطية من أعمال الصعيد ( وهذه القرية هي التي تعرف  
اليوم باسم بويط بمركز البداري بمديرية أسيوط . )  
وقال ياقوت وإلى أحدهما ينسب أبو يعقوب يوسف بن

يحيى البويطى المصرى الفقيه صاحب الشافعى رضى الله عنهما  
وقال ياقوت وتوجد قرىتان أخريان تشابهانها فى هذا الاسم  
وهما بَيُوط من قرى مصر بالبحيرة وليست بويط ولا مسماه  
باسمها ( وهذه القرية هى التى تعرف الآن باسم بُويط بمركز  
المحمودية بمديرية البحيرة ) وثانيهما كفر باويط ويقال لها  
بَوَيْط بالاشمونين وهى غير بويط وغير بَيُوط فلا يشبهان  
عليك ( وهذه القرية هى التى تعرف اليوم باسم باويط بمركز  
ديروط بمديرية أسيوط ) اه كلام ياقوت

وبما أن المتواتر ان البويطى منسوب الى أبويط التى بمركز  
الوسطى بمديرية بنى سويف فأقول :

ان هذه القرية واقعة فى سفح الجبل الغربى بينه وبين ترعة  
الجيزة وأقرب محطة لها من محطات سكة الحديد هى محطة كوم  
أبوراضى الواقعة على السكة الموصلة من بين الوسطى والفيوم  
فى حدود مديرية بنى سويف من الجهة الغربية عند مدخل  
صحراء الفيوم بطريق سكة الحديد

وهذه المحطة تقع فى الشمال الشرقى لقرية أبويط وعلى بعد  
٢٥٠٠ متر منها

وأبويط هذه قرية صغيرة تبلغ مساحة أراضيها الزراعية نحو

٩٠٠ فدان موزعة على نحو ٤٠٠ مالك ويبلغ عدد سكان  
هذه القرية حسب التعداد الأخير الذي تم في سنة ١٩٢٧  
٢٦٦٤ نفساً كلهم مسلمون ماعدا ٣٥ قبطياً ومن سكانها ٢٣٧  
نفساً ملينين بالقراءة والكتابة وباقيهم أميون والمشتغلون من  
سكانها بالزراعة من الرجال نحو ألف رجل وبالصناعة نحو  
٢٩ رجلاً وبالتجارة نحو ٢٨ رجلاً وهؤلاء الرجال يساعدونهم  
في أعمالهم المختلفة فريق من نسايتهم وأولادهم  
ولها كتاب لتعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن  
والحساب ومبادئ العلوم الزراعية

محمد رمزي

٤/٥/٢١



فهرست

ص	
٣	الاهداء
٦	تمهيد
٨	كلمة الغزالي
١٠	تحقيق كلمة الغزالي
٢٠	كتاب البويطي
٢٣	عناصر الكتاب
٣١	أسلاب الحرب
٣٣	قال الشافعي قال الشافعي
٣٧	نظام الكتاب
٤٩	تصرف الربيع
٦٧	تعليقات أبي يعقوب
٧٣	من هو الربيع بن سليمان
٧٩	سؤال وجواب
٨٢	مراجعة الشيخ حسين والي
١٠٩	عقبة التوحيد
١١٥	بويط



Correction d'une erreur très grave dans  
l'histoire de la jurisprudence musulmane

---

## KITAB EL-OMM

n'est pas d'Al-Chaf'i : il est d'Al-Bwiti

Etude critique

Par

**Zaki Mubârak**

Docteur ès Lettres

Le Caire

1934



DATE   DUE

~~KBL~~

~~S41~~

~~Z3x~~

~~1934~~

MAR

1982



841  
Z3x  
1934